



د/ عادل بصفر

القراءات التي نعتها أبو البقاء بالضعف في كتابه التبيان في...

Humanities and Educational  
Sciences Journal



مجلة العلوم التربوية  
والدراسات الإنسانية

ISSN: 2617-5908 (print)

ISSN: 2709-0302 (online)

القراءات التي نعتها أبو البقاء بالضعف في  
كتابه التبيان في إعراب القرآن  
جمعًا ودراسةً\*

د/ عادل بن عمر بن عمر يسلم بصفر  
الأستاذ المشارك بقسم الثقافة الإسلامية  
جامعة جدة - السعودية

[aobasafar@uj.edu.sa](mailto:aobasafar@uj.edu.sa)

تاريخ قبوله للنشر 2/5/2024

<http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index>

\* تاريخ تسليم البحث 7/4/2024

\* موقع المجلة:

العدد (39)، مايو 2024م

351

مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية



## القراءات التي نعتها أبو البقاء بالضعف في كتابه التبيان في إعراب القرآن جمعاً ودراسةً

د/ عادل بن عمر بن عمر يسلم بصفر  
الأستاذ المشارك بقسم الثقافة الإسلامية  
جامعة جدة - السعودية

### الملخص

يتناول البحث: القراءات التي نعتها أبو البقاء بالضعف في كتابه التبيان في إعراب القرآن جمعاً ودراسةً، ويهدف البحث إلى الآتي:

أولاً: التعريف بالمؤلف، ومؤلفه.

الثاني: بيان منهجه في نقد القراءات وتوجيهها في كتابه التبيان.

وقد اعتمد الباحث في دراسته المنهج الاستقرائي، التحليلي، النقدي.

ومن أهم نتائج البحث:

- 1- يُعد كتاب التبيان في إعراب القرآن مرجعاً أصيلاً في علم القراءات وتوجيه معانيها.
- 2- لكتاب التبيان أربعة أسماء، وهي: "إعراب القرآن"، و"إعراب القرآن العزيز"، و"البيان في علوم القرآن"، و"إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن". والصواب هو: "التبيان في إعراب القرآن"؛ لنص المؤلف عليه في الخاتمة.
- 3- من خلال الدراسة تبين أن عدداً من القراءات التي نعتها الإمام العكبري بالضعف ليست ضعيفة خاصة السبعية منها كما في المسائل ذات الأرقام: (٧، ٩، ١١، ١٣، ١٥، ٣٣، ٣٩).

أما أهم التوصيات فقد أوصى الباحث بدراسة بعنوان:

"اختيارات الإمام أبي البقاء العكبري رحمه الله التفسيرية في التبيان في إعراب القرآن".

الكلمات المفتاحية: التفسير، القراءات، العكبري، التبيان، الإعراب.



## The Readings that Abu Al-Baqa Described as weak in his Book Al-Tibyan in the Parsing of the Qur'an Collection and Study

**Dr. Adel bin Omar bin Omar**

Associate Professor, Department of Islamic Culture  
University of Jeddah - Saudi Arabia

### Abstract

The research deals with: the readings that Abu Al-Baqa described as weak in his book Al-Tibyan in the Parsing of the Qur'an, Collection and Study. The research aims to the following:

First: Introducing the author and his author.

Second: Explaining his approach to criticizing and directing readings in his book Al-Tibyan.

In his study, the researcher adopted the inductive, analytical and critical approach.

The most important search results are:

- 1- The book "Al-Tibyan" in the parsing of the Qur'an is considered an authentic reference in the science of readings and directing their meanings.
- 2- The Book of Clarification has four names, namely: "The Parsing of the Qur'an," "The Parsing of the Mighty Qur'an," "The Statement in the Sciences of the Qur'an," and "The Dictation of What the Most Merciful Has Made of the Ways of Parsing and Recitations in All of the Qur'an." The correct answer is: "Explanation in the parsing of the Qur'an." The author states it in the conclusion.
- 3- Through the study, it became clear that a number of the readings that Imam al-Akbari described as weak are not weak, especially the seven, as in the issues with numbers: (7, 9, 11, 13, 15, 33, 39).

As for the most important recommendations, the researcher recommended a study entitled:

"The explanatory choices of Imam Abu Al-Baqa Al-Akbari, may God have mercy on him, in Al-Tibyan in the parsing of the Qur'an".

**Keywords:** Interpretation, readings, Akbari, clarification, parsing.



## مقدمة:

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:  
أنزل الله جل جلاله القرآن الكريم على سبعة أحرف؛ تيسيراً ورحمة بالناس،<sup>(١)</sup> فتلقوه بأحرفه وقراءاته ورواياته جيلاً بعد جيل، كل قارئ يقرأ بالرواية التي تعلمها من شيخه، ولما فتح الله جل جلاله على المسلمين البلاد، ودخل الناس في دين الله أفواجا؛ اختلف الناس في القراءة، فجمع أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه الناس على مصحفٍ إمامٍ واحدٍ، بقراءة واحدة، ثم نسخ منه نسخاً، وأرسل لكل مصرٍ نسخةً، سُميت بالمصاحف العثمانية؛ نسبة لأمره وزمانه وإمارته. ولئلا يختلف النَّاسُ في تلاوته أرسل مع كل نسخة قارئاً يعلم الناس. فأضحى رسم المصحف الإمام عند أهل الإقراء شرطاً من شروط صحة القراءة، مع تواترها، وموافقتها للغة العربية ولو بوجه من وجوهها، والقراءة التي لا تتوفر فيها هذه الشروط حُكم عليها بأنها قراءة شاذة. وجمع الأركان الثلاثة الأئمة العشرة، وهي قراءات القراء السبعة، وهم: ابن عامر، وابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وحمزة، ونافع، والكسائي، والقراءات الزائدة على السبعة هي: قراءة يعقوب، وأبي جعفر، وخلف. وهذه الثلاثة حُكم عليها بأنها آحاد؛ لأنها لم تُنقل بالتواتر. ويرى البعض أن ما نُقل آحاداً ليس بقراءة؛ فلا يُقرأ بها! ونقل البغوي الاتفاق على القراءة بقراءة يعقوب وأبي جعفر وخلف مع السبع المشهورة، وصوّب السيوطي هذا القول. وعدّ ابن الجزري ما وراء العشرة هو الشاذ!<sup>(٢)</sup>

## موضوع البحث:

يُعد "التبيان في إعراب القرآن" لأبي البقاء، من أهم وأوسع المراجع التي جمعت بين إعراب القرآن والقراءات العشر المشهورة والشاذة وتوجيهها. ونظراً لأهميته ومكانة مؤلفه؛ عقدت العزم على دراسته تحت عنوان: "القراءات التي نعتها أبو البقاء بالضعف في كتابه التبيان في إعراب القرآن جمعاً ودراسة".

## حدود البحث:

التعريف بالمؤلف، ومؤلفه، وجمع القراءات التي نعتها أبو البقاء رحمه الله في التبيان في إعراب القرآن بالضعف، ودراستها.

## أهداف البحث:

أولاً: التعريف بالمؤلف، ومؤلفه.

الثاني: بيان منهجه في نقد القراءات وتوجيهها في كتابه التبيان.

الثالث: جمع القراءات التي نعتها الإمام أبو البقاء رحمه الله بالضعف، ودراستها.

(١) قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فارقوا منه ما تيسر». أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل، "صحيح البخاري". تحقيق جماعة من العلماء، (د.ط، مصر: المطبعة الأميرية، ١٣١١)، في كتاب الأشخاص والخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض، رقم: (٢٤١٩). وعن أبي بن كعب، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند أضاة بني غفار: فأتاه جبريل عليه السلام، فقال: «إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف، فأبما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا». والقشيري، مسلم بن الحجاج، "صحيح مسلم". تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (د.ط، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت)، في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف، برقم: (٨٢١).

(٢) الداني، عثمان بن سعيد أبو عمرو، "الأحرف السبعة للقرآن" تحقيق عبد المهيم طحان، (ط١، مكة: مكتبة المنارة، ١٤٠٨هـ)، ص: ٤٦؛ البغوي، "معالم التنزيل"، ١: ٣٧؛ ابن الجزري، "النشر"، ١: ٣٨؛ السيوطي، "الإتقان في علوم القرآن"، ١: ٢٦٧.



### الدراسات السابقة:

لم أُسبق إلى هذه الدراسة فيما أعلم. إلا أن أحد الباحثين كتب بحثاً نحويًا صرفاً بعنوان: "منهج أبي البقاء العكبري في كتابه التبيان في إعراب القرآن" للدكتور/ عماد مجيد علي، نشره في مجلة كلية الآداب بجامعة كركوك بالعراق في عددها ذو الرقم: (٩١) تناوله من جهة النحو والعربية، واعتنى بموقف المؤلف من: نظرية العامل، والخلاف النحوي، والعلة والتعليل، والسماع، وختم بحثه بمذهب أبي البقاء رحمه الله في النحو. وليس ذلك محل دراستنا.

### الإضافة العلمية:

جمعت خمسين قراءة نعتها أبو البقاء رحمه الله بالضعف بالصيغ التي تدل على الضعف من كتابه (التبيان)، ودرستها، ونقلت تفسير موضع الشاهد منها.

### منهج البحث:

ولأجل دراسة هذا الموضوع انتهجت المنهج الاستقرائي، التحليلي، النقدي، والوصفي.

### إجراءات البحث:

رجعت إلى كتب التراجم لدراسة سيرة المؤلف، ثم رجعت إلى أقسام المصادر والمراجع العلمية في التفسير وعلوم القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، والنحو واللغة العربية المجيدة وغيرها من العلوم التي دعت الحاجة للرجوع إليها، ثم صُغت المادة العلمية التي جمعتها من المراجع بأسلوبٍ، وقدمت بمقدمة توضح موضوع البحث، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، وخطة البحث، والدراسات السابقة، والإضافة العلمية الجديدة، ثم خاتمة بها أبرز النتائج والتوصيات.

### خطة البحث:

الفصل الأول: التعريف بالمؤلف، ومؤلفه، ويحتوي على مبحثين، وهما:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف، ويحتوي على ستة مطالب، وهي:

المطلب الأول: اسمه.

المطلب الثاني: مولده ونشأته.

المطلب الثالث: أشهر شيوخه.

المطلب الرابع: أشهر تلاميذه.

المطلب الخامس: مؤلفاته.

المطلب السادس: وفاته.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب التبيان في إعراب القرآن.

الفصل الثاني: دراسة المسائل، وتفسيرها:

خاتمة البحث: شملت النتائج والتوصيات. ثم قائمة المصادر.

وهذا أو ان البدء بالمقصود، بعون الربّ المعبود.



الفصل الأول: التعريف بالمؤلف، ومؤلفه، ويحتوي على مبحثين، وهما:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف، ويحتوي على ستة مطالب، وهي:

المطلب الأول: اسمه:

هو: الشيخ، الإمام، المفيسر، الفقيه، الفرضي، الأديب، النحوي محب الدين، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العسكري،<sup>(١)</sup> الحنبلي، صاحب التصانيف.<sup>(٢)</sup>

المطلب الثاني: مولده ونشأته:

ولد أبو البقاء ببغداد، سنة ثمان وثلاثين وخمسمئة. أصيب في صباه بالجذري فعمي، ونشأ محباً للعلم والعلماء، وكان يتردد على الصدور والأعيان، ومجالس العلم. فقرأ القرآن الكريم، والتفسير، والحديث، والفقه، والفرائض، والأصول، والخلاف، والنحو، واللغة، والحساب والجبر. وحاز قصب السبق في العربية، وغلب عليه علم النحو. ويظهر على قلمه تأثره بمصنفات الحسن بن أحمد الفارسي، وبمصنفات عثمان بن جني. وكان رحمه الله إماماً في التفسير.<sup>(٣)</sup>

المطلب الثالث: أشهر شيوخه:

- ١- أبو زرعة، طاهر بن محمد بن طاهر بن علي الشيباني، المقدسي. (ت ٥٦٦).<sup>(٤)</sup>
- ٢- ابن القصار، أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد البغدادي. (ت ٥٧٦).<sup>(٥)</sup>
- ٣- ابن الجوزي، جمال الدين، يوسف بن أبي الفرج القرشي، الحنبلي. (ت ٦٥٦).<sup>(٦)</sup>

المطلب الرابع: أشهر تلاميذه:

- ١- شهاب الدين، أبو عبد الله، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي. (ت ٦٢٦).<sup>(٧)</sup>
- ٢- الضياء المقدسي، محمد بن عبد الواحد بن أحمد الصالحي. (ت ٦٤٣).<sup>(٨)</sup>

(١) نسبة إلى بلدة عُكْبَرًا على ضفاف دجلة، شمال بغداد. ينظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله. "معجم البلدان". (ط ٢)، بيروت: دار صادر، ١٩٩٥م. ٤: ١٤٢.

(٢) ياقوت، "المعجم"، ٤: ١٤٢؛ الذهبي، محمد بن أحمد. "سير أعلام النبلاء". تحقيق شعيب الأرنؤوط، (ط ٣)، الرياض: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م. ٢٢: ٩١؛ السلمي، عبد الرحمن بن أحمد، "ذيل طبقات الحنابلة". تحقيق عبد الرحمن العثيمين. (ط ١)، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٥م. ٣: ٢٢٩.

(٣) ياقوت، "معجم البلدان"، ٤: ١٤٢؛ ابن خلكان، أحمد بن محمد. "وفيات الأعيان". تحقيق إحسان عباس. (ط ١)، بيروت: دار صادر، ١٩٩٤م. ٣: ١٠٠؛ الذهبي، "السير"، ٢٢: ٩١؛ السلمي، عبد الرحمن بن أحمد، "ذيل طبقات الحنابلة". ٣: ٢٢٩ - ٢٣٠؛ الفروع آبادي، محمد بن يعقوب. "البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة". (ط ١)، بيروت: دار سعد الدين للطباعة، ٢٠٠٠م. ص: ١١.

(٤) الذهبي، "السير"، ٢٠: ٥٠٣؛ الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. "الوافي بالوفيات". تحقيق أحمد الأرنؤوط، (د.ط، بيروت: دار إحياء التراث، ٢٠٠٠م)، ١٦: ٢٣٣.

(٥) الذهبي، "السير"، ١٧: ١٠٧؛ الصفدي، "الوافي"، ٢١: ٢٣١.

(٦) الذهبي، "السير"، ٣٢: ٣٧٣؛ الصفدي، "الوافي"، ٢٩: ١٢١.

(٧) ياقوت، "معجم البلدان"، ٤: ١٤٢؛ ابن خلكان، "وفيات الأعيان"، ٦: ١٢٧.

(٨) الذهبي، "السير"، ٢٣: ١٢٦؛ ابن خلكان، "الوفيات"، ٤: ٣٩٤.



٣- ابن تيمية، شيخ الإسلام، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام. (ت ٦٥٢).<sup>(١)</sup>

### المطلب الخامس: مؤلفاته:

لأبي البقاء رحمه الله مصنفات كثيرة، منها المطبوع والمخطوط والمفقود، ومن أشهرها: التبيان في إعراب القرآن، إعراب القراءات الشواذ، شرح ديوان المتنبي، شرح الفصح، شرح كتاب سيبويه، عدُّ الآي، اللباب في علل البناء والإعراب، التبيين في مذاهب النحويين.<sup>(٢)</sup>

### المطلب السادس: وفاته:

في مسقط رأسه ببغداد، وفي الثامن من شهر ربيع الآخر، عام ست عشرة وستمئة للهجرة، ودعت الدنيا أبا البقاء العكبري عن ثمانية وسبعين عاماً حفلت بنتاج علمي وافر، وتراث إسلامي زاخر، رحمه الله وغفر لنا وله وللمؤمنين.<sup>(٣)</sup>

### المبحث الثاني: التعريف بكتاب التبيان في إعراب القرآن، وتحتة مطلبان:

#### المطلب الأول: اسم الكتاب، وتوثيق نسبته للمؤلف، وسبب تأليفه:

للتبيان أربعة أسماء، وهي: "إعراب القرآن" كما ذكر ابن خلكان، والذهبي، والصفدي، والفيروزآبادي، والسيوطي، وابن العماد.<sup>(٤)</sup> وسماه ابن كثير: "إعراب القرآن العزيز".<sup>(٥)</sup> ونعته السلامي، والداودي باسم: "البيان في علوم القرآن".<sup>(٦)</sup> وعدّه الزركلي ككتابين الأول بعنوان: "التبيان في إعراب القرآن" والثاني: "إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن" وبهذا العنوان الثاني سماه عمر كحالة، والبُردي،<sup>(٧)</sup> وتمت طباعته بهذا العنوان بدار الكتب العلمية ببيروت عام ١٩٧٩م. وطُبع قبل ذلك بمكتبة مصطفى الباي الحلبي بالقاهرة عام ١٩٧٠م، تحقيق إبراهيم عطوة عوض بعنوان: "إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن" على غلاف الكتاب، وفي آخر الكتاب نص المؤلف على العنوان المشهور بقوله: "وهذا آخر ما تيسر من إملاء كتاب (التبيان في إعراب القرآن)". وهذا العنوان: (التبيان في إعراب القرآن) هو الصواب؛ لأن المؤلف أثبتته بالنص في آخر كتابه.

(١) الذهبي، "السير"، ٢٣: ٢٩١؛ ابن خلكان، "الوفيات"، ٤: ٩١.

(٢) ياقوت، "المعجم"، ٤: ١٤٢؛ الصفدي، "الوفاي بالوفيات"، ١٧: ٧؛ ابن خلكان، "الوفيات"، ٣: ١٠٠؛ الذهبي، "السير"، ٢٢: ٩١؛ السلامي، "ذيل طبقات الحنابلة"، ٣: ٢٢٩ - ٢٣٠؛ الفيروزآبادي، "البلغة"، ص: ١١؛ ابن العماد، عبد الحي بن

أحمد العكبري الحنبلي. "شذرات الذهب" تحقيق محمود الأرنؤوط. (ط ١)، دمشق: الناشر: دار ابن كثير، (١٩٨٦م). ١٢٢.

(٣) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، "البداية والنهاية". تحقيق عبدالله التركي، (ط ١)، بيروت: دار هجر، (٢٠٠٣م)، ١٧: ٨٤.

(٤) الذهبي، "السير"، ٢٢: ٩٢؛ الصفدي، "الوفاي"، ١٧: ٧٤؛ الفيروزآبادي، "البلغة"، ص: ١٦٩؛ السيوطي، جلال الدين. "بغية الوعاة". تحقيق محمد أبو الفضل. (د.ط، صيدا: المكتبة العصرية، د.ت). ٢: ٣٩؛ ابن العماد، "الشذرات"، ٧: ١٢٢.

(٥) ابن كثير، "البداية والنهاية"، ١٧: ٨٤.

(٦) السلامي، "ذيل طبقات الحنابلة"، ٣: ٢٢٣؛ الداودي، محمد بن علي. "طبقات المفسرين". (د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت). ١: ٢٣٢.

(٧) الزركلي، "الأعلام"، ٤: ٨٠؛ كحالة، "معجم المؤلفين"، ٦: ٧٤؛ البُردي، صالح بن عبد العزيز، "تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة". تحقيق بكر أبو زيد. (ط ١)، بيروت: الرسالة، (٢٠٠١م). ٢: ٥٥٣؛



## توثيق نسبة الكتاب للمؤلف:

أجزم بأن كتاب (التبيان في إعراب القرآن) لأبي البقاء العكبري للأسباب التالية:  
أولاً: ذكر العكبري في خاتمة كتابه ما يؤكد نسبة الكتاب له، قائلاً: "وهذا آخر ما تيسر من إملاء كتاب التبيان في إعراب القرآن"<sup>(١)</sup>.  
ثانياً: كل من ترجم لأبي البقاء العكبري نسب الكتاب المذكور له.  
سبب تأليف الكتاب:

ذكر العكبري في مقدمة كتابه سبب تأليفه له قائلاً: "أحببت أن أُملي كتاباً يصغر حجمه، ويكثر علمه، اقتصر فيه على ذكر الإعراب، ووجوه القراءات، فأتيت به على ذلك"<sup>(٢)</sup>.

## المطلب الثاني: منهج المؤلف في الكتاب:

بدأ رحمه الله في إعراب كلمة كلمة، مبتدأ بإعراب الاستعاذة، ثم البسملة، ثم سورة الفاتحة، إلى آخر سورة الناس، مبيناً وجوه القراءات، مستوعباً القراءات العشر، مبيناً المتواترة منها والشاذة والآحاد، دون أن ينسب القراءة إلى أحد من القراء إلا نزراً يسيراً. ويذكر اللفظة القرآنية، ثم يذكر أوجه القراءات فيها بالتفصيل، ثم يوجه كل قراءة توجيهاً إعرابياً، حاكماً على ما يخالف أقيسة نُحاة البصرة النحوية بعبارات تدل على ضعف القراءة، حتى لو كانت القراءة متواترة! فتراه يقول: "قُرئ بكذا وهو ضعيف"، و"هذه قراءة ضعيفة جداً"، و"أحسن ما تُحمل عليه أن يكون الراوي لم يضبط على القارئ"، أو "وهذا ضعيف في القياس جداً"، وقد يصف القارئ بأنه غلط في القراءة. ولا يُجيز القراءة ولا الإعراب المؤديان إلى فساد المعنى. ويحسّن بعض أوجه القراءات ويجودها، ويحكم على أخرى بالغرابة، أو بأنها بعيدة جداً، ويعمل على تحريج القراءة الشاذة تحريجاً مناسباً ما لم تخالف أقيسة البصريين، فإذا خالفت القراءة قواعد النحو البصري وعجز عن تأويلها؛ حكم عليها بالضعف أو الشذوذ عن قواعد النحو، وأنها لا يُقاس عليها. ويذكر أوجهها إعرابية تصريفية للفظ القرآنية يجيز قراءتها نحوياً، فيقول: "لو قُرئت بكذا لجاز"، إلا أنه يصرح بعدم جواز قراءة القرآن إلا بما ورد عن الأئمة الأئمة، وبشروط قبول القراءة المعتمدة.<sup>(٣)</sup>

(١) العكبري، "التبيان"، ٢: ١٣١٢.

(٢) العكبري، "التبيان"، ١: ٢.

(٣) تُوج نحو البصرة بسببويه وكتابه، وترأس أبو جعفر الرؤاسي وتلميذه الكسائي والفراء مدرسة الكوفة، وصار لكل مدرسة علم تنحاز إليه. ومن أبرز ما تميزت به المدرسة البصرية: وضع قواعد عامة للغة والنحو تلتزمها بدقة. ويؤولون كل ما خرج عن هذه القواعد، ولو كان مروياً عن الموثوق بعربيتهم، وإذا أعجزهم التأويل قالوا: إنه شاذ! يُحفظ ولا يُقاس عليه، أو ضرورة دعت إليها القافية أو الوزن الشعري. فهم بذلك لا يقيسون على الشاذ، ويقدمون القياس على السماع المخالف لقواعد النحو. أما الكوفيون: فلم يروا هذا المسلك؛ لأنهم يجيزون السماعي من كلام العرب حتى لو شذ عن قواعد اللغة. ومن هنا نشأ الخلاف بين بعض أتباع المدرستين في الفروع النحوية. ينظر: المرادي، حسن بن قاسم. "الجنى الداني في حروف المعاني". تحقيق فخر الدين قباوة. (ط ١)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ)، ص: ٤٦؛ النجار، محمد عبد العزيز. "ضياء السالك إلى أوضح المسالك". (ط ١)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ). ١: ١٤؛ أحمد أمين، "ضحى الإسلام". (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧م)، ٢: ٢٩٥.



## الفصل الثاني: دراسة المسائل، وتفسيرها:

## المسألة الأولى

## أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]:

"يُقرأ بكسر الدال إبتاعاً لكسرة اللام، كما قالوا: المغيرة ورغيف، وهو ضعيف في الآية؛ لأنَّ فيه إبتاع الإعراب البناء، وفي ذلك إبطال للإعراب"<sup>(١)</sup>.

## ثانياً: دراسة المسألة:

الإبتاع هو: تنزيل الكلمتين منزلة كلمة واحدة، تسهياً للنطق بما أتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد. والجمهور على رفع ﴿الْحَمْدُ﴾ بالابتداء و﴿لِلَّهِ﴾ الخبر، واللام متعلقة بمحذوف، أي: واجب، أو ثابت. وقرأ الحسن البصري (الحمد لله) بكسر الدال لإبتاعها اللام.

وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة<sup>(٢)</sup> (الحمد لله) بضم اللام لإبتاعها الدال.

ويرى ابن جني أنَّ قراءة (الحمد لله) بضم الحرفين أسهل من قراءة (الحمد لله) بكسرها؛ لأن السبب أسبق رتبة من المسبب، فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال. ولأنَّ ضمة الدال في (الحمد) إعراب، وكسرة اللام في (لله) بناء، وحركة الإعراب أقوى من حركة البناء، والأولى أن يُغلب الأقوى الأضعف.

ورجح الزمخشري قراءة الرفع قائلاً: وأشفَّ القراءتين قراءة إبراهيم؛ حيث جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية التي هي أقوى، بخلاف قراءة الحسن.<sup>(٣)</sup> وعلل أبو البقاء تضعيفه قراءة الكسر (الحمد لله) لما تقتضيه من إبتاع الإعراب البناء، وفي ذلك إبطال للإعراب، وجوّد قراءة الرفع (الحمد لله) لأن فيها عمومًا في المعنى؛ وحملُ الحمد على العموم أتم تفسيراً.

## المسألة الثانية

## أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿اشْتَرَوْا﴾ [البقرة: ١٦]:

"ومنهم من يخلّسها:<sup>(٤)</sup> فيحذفها؛ لالتقاء الساكنين. وهو ضعيف!"<sup>(٥)</sup>

## ثانياً: دراسة المسألة:

عامة القراء على ضَمِّ واو ﴿اشْتَرَوْا﴾، وقرئ (اشترؤا) بكسرها على أصلِ التقاء الساكنين، وبفتحها (اشترؤوا)، قال الزجاج: "وهو شاذٌ جدًّا". وأجاز الكسائي همزها نحو (لترؤن) بالهمز، وهو ضعيف، وعلل أبو البقاء تضعيف القراءة باختلاس ضمة الواو، وحذفها لالتقاء الساكنين؛ لأن قبلها فتحةٌ والفتحة لا تدلُّ عليها.<sup>(٦)</sup>

(١) العكبري، "التبيان"، ١: ٥٠.

(٢) هو: إبراهيم بن شمر بن يقطان العقيلي (ت ١٥٢). ينظر: ابن الجزري، "غاية النهاية"، ١: ١٩٠.

(٣) ابن جني، "المختصّب"، ١: ٣٧؛ الزمخشري، "الكشاف"، ١: ١٠٠.

(٤) ابن خالويه، "إعراب القراءات السبع"، ص ٥٤٢.

(٥) العكبري، "التبيان"، ١: ٣١.

(٦) الزجاج، "المعاني"، ١: ٨٩؛ ابن مجاهد، "السبعة"، ص: ١٤٥؛ ابن خالويه، "إعراب القراءات السبع"، ص ٥٤٢؛ الفارسي،

"الحجة"، ١: ٣٦٨؛ ابن عطية، "الحرر"، ١: ٩٨.



وقال الزمخشري: "فان قلت: كيف اشتروا الضلالة بالهدى وما كانوا على هدى؟ قلت: جعلوا لتمكنهم منه كأنه في أيديهم، فإذا تركوه إلى الضلالة فقد استبدلوها به، ولأن الدين القيم هو فطرة الله التي فطر الناس عليها، فكل من ضل فهو مستبدل خلاف الفطرة".<sup>(١)</sup>

### المسألة الثالثة

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿يَخْطِفُ أَبْصَرُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]:

"(يَخْطِفُ) بفتح الياء وسكون الحاء وتشديد الطاء، وهو ضعيف؛ لما فيه من الجمع بين الساكنين".<sup>(٢)</sup>

ثانياً: دراسة المسألة:

قال الزجاج: "فيه لغتان: يقال: خَطِفَ يَخْطِفُ، وخَطَفَ يَخْطِفُ، واللغة العالية التي عليها القراءة: خَطِفَ يَخْطِفُ، وهذا الحرف يُروى عن العرب والقراء".<sup>(٣)</sup> ونقل الهذلي وابن مجاهد والفراسي الاتفاق على فتح طاء (يَخْطِفُ)، ونسب الهذلي قراءة اختلاس الحاء مع تشديد الطاء للأصمعي عن نافع.<sup>(٤)</sup> ورواها الأخفش عن يونس الضبي.<sup>(٥)</sup> ونعت الحلبي وابن عادل رواية تسكين الحاء وتشديد الطاء بأنها رديئة؛ لتأديتها إلى التقاء ساكنين.<sup>(٦)</sup> وردّها أبو الفتح إلى الإخفاء والاختلاس،<sup>(٧)</sup> قال أبو حيان: "التحقيق أنه اختلاس؛ لِفَتْحَةِ الحَاءِ لَا إِسْكَانَ! لأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين على غير حد التقائهما".<sup>(٨)</sup> "ومعنى الآية: أي يكاد الحق الذي دعوا إليه فخالفوه أن يهلكهم".<sup>(٩)</sup>

### المسألة الرابعة

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١]:

"﴿النَّاسُ﴾ وصفٌ ل(أي) لا بد منه، لأنه المنادى في المعنى؛ ومن هاهنا زُفِعَ ورفعه أن يُجعل بدلاً من ضمة البناء، وأجاز المازني<sup>(١٠)</sup> نصبه كما يجيز (يا زيدُ الظريف) وهو ضعيف؛ لما قدمنا من لزوم ذكره، والصفة لا يلزم ذكرها".<sup>(١١)</sup>

(١) الزمخشري، "الكشاف"، ١: ٦٩.

(٢) العكبري، "التبيان"، ١: ٣٦.

(٣) الزجاج، "المعاني"، ١: ٩٥.

(٤) ابن جبار، "الكامل"، ص: ٤٨١؛ ابن مجاهد، "السبعة"، ص: ١٤٨؛ الفارسي، "الحجة"، ١: ٣٩٠.

(٥) الفراء، "المعاني"، ١: ١٨؛ الأخفش، "المعاني"، ١: ٥٥. ويونس، هو: ابن حبيب الضبي البصري، شيخ الكسائي، وسيبويه، والفراء. (ت ١٨٣). الذهبي، "السير"، ٨: ١٩١.

(٦) السمين الحلبي، "الدرر"، ١: ١٧٩؛ ابن عادل، "اللباب"، ١: ٣٩٨.

(٧) ابن جني، "المحتسب"، ١: ٣٧٠.

(٨) أبو حيان، "البحر"، ١: ١٤٦؛ الفارسي، "الحجة"، ١: ٣٩٠؛ ابن عطية، "المحرر"، ١: ٩٨.

(٩) مكّي، "الهداية إلى بلوغ النهاية"، ١: ١٧٦.

(١٠) إمام العربية، أبو عثمان، بكر بن محمد بن عثمان، قرأ على الأخفش كتاب سيبويه. (ت ٢٣٦). الزبيدي، "طبقات النحويين"، ص: ٨٧؛ ابن الجزري، "غاية النهاية"، ١: ١٧٩.

(١١) العكبري، "التبيان"، ١: ٣٨.



## ثانياً: دراسة المسألة:

أجاز أبو عثمان المازني (النَّاسَ) بالتَّصَبُّبِ، ولم يقل بذلك أحد من البصريين غيره! شبهه بقولك: (يا زيدَ الطريفَ) حملة على (أي)، وإنما المنادى في الحقيقة (الناس)، و(أي) صلة إليها. وغلَّطه الزجاج؛ لأنَّ الطريف نعتٌ يُستغنى عنه، وليس كذلك الناس! فهو قياس لأن موضع المفرد المنادى نصبٌ فحُمِلت صفتُه على موضعه.<sup>(١)</sup> ولم أجد من قرأ بالتَّصَبُّبِ من القرءاء سوى المازني رحمه الله، وإنما ذكر أبو البقاء هذا الوجه؛ لعنايته بذكر أوجه التصريف التَّحْوِي، ويُعد هذا من منهجه في التبيان رحمه الله.

## المسألة الخامسة

## أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ [البقرة: ٣٤]:

"الجمهور على كسر التاء، وقرأ بضمها،<sup>(٢)</sup> وهي قراءة ضعيفة جداً! وأحسن ما تحمّل عليه: أن يكون الراوي لم يضبط على القارئ؛ وذلك أن يكون القارئ أشار إلى الضم تنبيهاً: على أنَّ الهزمة المحذوفة مضمومة في الابتداء، ولم يدرك الراوي هذه الإشارة."<sup>(٣)</sup>

## ثانياً: دراسة المسألة:

قرأ أبو جعفر: ﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ بضم التاء إتباعاً لضمة الجيم، ولم يعتد بالساكن. وغلَّطه الزجاج، وخطأه الفارسي، وقال أبو الفتح: هذا ضعيف عندنا جداً! وشبهه بقوله تعالى: {وَقَالَتْ أُخْرَجْ} [يوسف: ٣١] بضم تاء التأنيث، وقال الحلبي: "ليس بصحيح؛ لأن تلك حركة التقاء الساكنين، وهذه حركة إعراب، فلا يتلاعب بما! والمقصود هناك يحصل بأي حركة كانت، وإنما أكثر الناس توجيه هذه القراءة لجلالة قارئها أبي جعفر."<sup>(٤)</sup>

## المسألة السادسة

## أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿فَتَوْبُوا إِلَيَّ يَا بَارِكُكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]:

"القراءة بكسر الهزمة؛ لأن كسرها إعراب. وروي عن أبي عمرو تسكينها فراراً من توالي الحركات. وسيبويه لا يثبت هذه الرواية! وكان يقول: إن الراوي لم يضبط عن أبي عمرو؛ لأن أبا عمرو اختلس الحركة، فظن السامع أنه سكن."<sup>(٥)</sup>

(١) النحاس، "إعراب القرآن"، ١: ٣٥؛ الزجاج، "المعاني"، ١: ٩٨؛ ٣: ٤٠٩؛ مكي، "مشكل إعراب القرآن"، ١: ٨٣؛ الأصبهاني، "إعراب القرآن"، ص: ٢٤٧.

(٢) قرأ بضم التاء: الأعمش وأبو جعفر وقتيبة طريق الزندولاني الغمري، والباقون بالكسر. وهو الاختيار للام الزائدة. ينظر: ابن جبار، "الكامل"، ص: ٣٧٣؛ ابن جني، "المنتخب"، ١: ٧١.

(٣) العكبري، "التبيان"، ١: ٥٠.

(٤) الزمخشري، "الكشاف"، ١: ١٢٧؛ ابن عطية، "المحرر"، ١: ١٢٤؛ الحلبي، "الدر"، ١: ٢٧٢.

(٥) العكبري، "التبيان"، ١: ٦٤.



## ثانياً: دراسة المسألة:

في ﴿بَارِيكُمْ﴾ أربع قراءات: الأولى: بكسر همزة ﴿بَارِيكُمْ﴾ لأنها حركة إعراب، وهي قراءة الجمهور المشهورة.<sup>(١)</sup> وروي عن أبي عمرو ثلاثة أوجه آخر:

الأولى: بالاختلاس. وحسنه ابن عطية.<sup>(٢)</sup>

والثانية: بالسكون المحض: إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل. ومنع المبرد التسكين في حركة الإعراب، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن! وأنكر ذلك أبو حيان قائلاً: "ما ذهب إليه المبرّد ليس بشيء! لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولغة العرب توافقه على ذلك".<sup>(٣)</sup>

والثالثة: بالإبدال: إبدال الهمزة الساكنة ياء، كأنه لم يعتد بالحركة المقدرة.<sup>(٤)</sup> وروي ابن عطية عن الزهري (بَارِيكُمْ) بكسر الباء من غير همز، قال: "ورويت عن نافع".<sup>(٥)</sup>

وذكر أبو حيان في اختصاص ذكر الباري كلاً ماً بديعاً فقال: "تُبهُوا بلفظ (الباري) على الصانع، أي: الذي أوجدكم هو المستحق للعبادة".<sup>(٦)</sup>

وقال الماوردي: "وإنما أمر بذيح البقرة دون غيرها، لأنها من جنس ما عبده من العجل، ليهون عندهم ما كانوا يرونه من تعظيمه، وليعلم بإجابتهم زوال ما كان في نفوسهم من عبادته".<sup>(٧)</sup>

## المسألة السابعة

## أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿تَعَفَّرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]:

"الجمهور على إظهار الراء عند اللام. وقد أدغمها قوم، وهو ضعيف".<sup>(٨)</sup>

## ثانياً: دراسة المسألة:

أجمع القراء على إظهار الراء عند اللام، إلا ما روى عن أبي عمرو من إدغامه الراء عند اللام.<sup>(٩)</sup> قال الزجاج: "وهذا خطأ فاحش! ولا أعلم أحداً قرأ به غير أبي عمرو بن العلاء، وأحسب الذين رووا عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام غالطين! وهو خطأ في العربية؛ لأن اللام تدغم في الراء".<sup>(١٠)</sup> وعلى إثره سار الزمخشري قائلاً: "فإن قلت:

(١) قرأ عبد الله بن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وهمزة والكسائي يكسرون الهمز من غير اختلاس ولا تخفيف. ينظر: الفارسي، "الحجة"، ٢: ٧٦.

(٢) ابن عطية، "المحرر"، ١: ١٤٥.

(٣) أبو حيان، "البحر"، ١: ٣٣٣.

(٤) الفارسي، "الحجة"، ٢: ٧٩.

(٥) ابن عطية، "المحرر"، ١: ١٤٥؛ الحلي، "الدر"، ١: ٢٧٢.

(٦) أبو حيان، "البحر"، ١: ٣٣٣.

(٧) الماوردي، "النكت والعيون"، ١: ١٣٧؛ القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"، ١: ٤٤٥.

(٨) العكبري، "التبيان"، ١: ٦٥.

(٩) ابن مجاهد، "السبعة"، ص: ١٢١؛ الواحدي، "البيسط"، ٢: ٥٦٠.

(١٠) الزجاج، "المعاني"، ١: ٣٩٨.



كيف يقرأ الجازم؟ قلت: يُظهر الراء ويُدغم الباء. ومُدغم الراء في اللام لاحقٌ مخطئٌ خطأً فاحشاً. ورواه عن أبي عمرو مخطئٌ مرتين: لأنه يلحن، وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم. والسبب في نحو هذه الروايات: قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط: قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو<sup>(١)</sup>. قلت: يلزم من هذا الرأي: رد قراءة سبعية!

وناصر أبو حيان السبعية قائلاً: "إن رؤساء الكوفة: أبا جعفر الرؤاسي، والكسائي، والفراء رَووا ذلك عن العرب، ورأسان من البصريين وهما: أبو عمرو، ويعقوب قرأ بذلك وروياه، فلا التفات لمن خالف في ذلك"<sup>(٢)</sup>. ثم ختم أبو حيان قوله بمسألة ينبغي ألا تغيب عن أذهان عوام المسلمين فضلاً عن علمائهم فقال: "لا يجوز أن يُعتقد في القراء أنهم غلطوا، وما ضبطوا، ولا فرقوا بين الإخفاء والإدغام!"<sup>(٣)</sup>.

### المسألة الثامنة

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُضِيَٰٓ أَمْرًا فَاِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]:

"الجمهور على الرفع عطفاً على ﴿يَقُولُ﴾ أو على الاستئناف، أي: فهو يكون. وقرئ بالنصب على جواب لفظ الأمر، وهو ضعيف لوجهين: أحدهما: أن ﴿كُنْ﴾ ليس بأمر على الحقيقة! إذ ليس هناك مخاطب به، وإنما المعنى على سرعة التكون. يدل على ذلك: أن الخطاب بالتكون لا يرد على الموجود، لأن الموجود متكون ولا يرد على المعدوم، لأنه ليس بشيء، لا يبقى إلا لفظ الأمر، ولفظ الأمر يرد ولا يُراد به حقيقة الأمر كقوله: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مریم: ٣٨] وكقوله: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمٰنُ﴾ [مریم: ٧٥] والوجه الثاني: أن جواب الأمر، لا بد أن يخالف الأمر، إما في الفعل أو في الفاعل أو فيهما"<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: دراسة المسألة:

قرأ الجمهور ﴿فَيَكُونُ﴾ بالرفع. وقرأ ابن عامر: ﴿فَيَكُونُ﴾ نَصَبَ هنا وفي الأول من آل عمران: ﴿إِذَا قُضِيَٰٓ أَمْرًا فَاِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٤٧] تحزراً من قوله: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩] وفي مریم: ﴿فَاِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [مریم: ٣٥]، وفي غافر: ﴿فَاِذَا قُضِيَٰٓ أَمْرًا فَاِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [غافر: ٦٨] ووافقه الكسائي على ما في النحل: ﴿اِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ اِذَا اَرَدْنَاهُ اَنْ نَّقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] ويس: ﴿اِنَّمَا اَمْرُهُ اِذَا اَرَادَ شَيْئًا اَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] وأيدهما الحلبي، وقال معللاً: "أما آيتا النحل ويس فظاهرتان؛ لأنَّ قَبْلَ الفعل منصوباً يَصِحُّ عطْفُهُ عليه"<sup>(٥)</sup>.

(١) الزمخشري، "الكشاف"، ١: ٣٣٠.

(٢) أبو حيان، "البحر"، ٣: ١٠٤.

(٣) أبو حيان، "البحر"، ٢: ٧٥٤.

(٤) العكبري، "التبيان"، ١: ١٠٩.

(٥) الفراء، "المعاني"، ١: ٧٥؛ الفارسي، "الحجة"، ٢: ٣٤؛ الحلبي، "الدر"، ٢: ٨٨.



## المسألة التاسعة

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَأَرْنَا مَنَايِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨]:

"الجمهور على كسر الراء. وقرأ بإسكانها، وهو ضعيف؛ لأنَّ الكسرة هنا تدل على الباء المحذوفة. ووجه الإسكان: أن يكون شَبَّه المنفصل بالمتصل؛ فسكَّن كما سَكَّن "فَحَدُّ وَكَتَفٌ". وقيل: لم يبسط الراوي عن القارئ؛ لأن القارئ اختلس فظن أنه سَكَّن".<sup>(١)</sup>

ثانياً: دراسة المسألة:

قرأ نافع وحمة والكسائي: (أرنا) بإشباع كسر الراء، وجودها الزجاج؛ لأنها على الأصل، وهي قراءة الجمهور. وقرأ ابن كثير: بالإسكان في الجميع، ووافقه في فصلت ابن عامر وأبو بكر عن عاصم، واختلف عن أبي عمرو؛ فروى عنه السوسى موافقة ابن كثير في الجميع، وروى عنه الدوري اختلاس الكسر فيها. أمَّا الكسر فهو الأصل، وأمَّا الاختلاس فحَسَنٌ مشهور، وأمَّا الإسكان فللتخفيف، شَبَّهوا المتصل بالمنفصل فسكَّنوا كسره.<sup>(٢)</sup>

والقراءة بإسكان الراء متواترة، والحكم على رايها بالغلط والضعف يستلزم نفيها! وهو بعيد.<sup>(٣)</sup> ومعنى ﴿وَأَرْنَا

مَنَايِكَنَا﴾ يعني علمنا مناسكنا.<sup>(٤)</sup>

## المسألة العاشرة

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿حُطَّوَاتٍ﴾ [البقرة: ١٦٨]:

"يُقرأ بضم الطاء على إتباع الضمِّ الضمِّ، وإسكانها للتخفيف. ويجوز في غير القرآن فتحها. وقرأ في الشاذِّ بجزم الواو لمجاورتها الضمة، وهو ضعيف! ويُقرأ شاذًّا: بفتح الحاء والطاء على أن يكون الواحد حَطَّوَةً".<sup>(٥)</sup>

ثانياً: دراسة المسألة:

قرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي وخفض عن عاصم: (حُطَّوَاتٍ) بضم الحاء والطاء.

وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية وحمة: (حُطَّوَاتٍ) بسكون الطاء.

وقرأ أبو السَّمَّال: (حُطَّوَاتٍ) بفتح الحاء والطاء.

(١) العكبري، "التبيان"، ١: ١١٦.

(٢) الزجاج، "المعاني"، ٤: ٣٨٥؛ ابن مجاهد، "السبعة"، ص: ٥٧٦؛ الزمخشري، "الكشاف"، ٤: ١٩٨.

(٣) الفارسي، "الحجة"، ٢: ٢٢٣.

(٤) مقاتل، "تفسير مقاتل"، ١: ١٣٩.

(٥) العكبري، "التبيان"، ١: ١٣٩.

(٦) قعنب بن أبي قعنب، أبو السَّمَّال، العدوي البصري (ت ١٦٠). الصفدي، "الوافي"، ٢٤: ١٩٧.



وقرأ عليّ وقتادة<sup>(١)</sup> والأعمش<sup>(٢)</sup> بضممتين وهمزة (حُطُوت) جمع خطأ من الخطأ لا من الخطو! ورفضها أبو الفتح وغلطها.<sup>(٣)</sup> وحمل مجاهد المعنى على الخطايا يؤيد هذه القراءة.<sup>(٤)</sup> وقول أبي البقاء: "ويجوز في غير القرآن فتحها".<sup>(٥)</sup> يلمح إلى أن القراءة لديه سنة متبعة، يعتد بها ولا يُجيز غيرها. ومعنى ﴿حُطُوتِ الشَّيْطَانِ﴾ خطأ، وتزيينه.<sup>(٦)</sup>

### المسألة الحادية عشر

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَيُهْلِكُ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]:

"قرئ بفتح الياء واللام، وهي لغة ضعيفة جداً".<sup>(٧)</sup>

ثانياً: دراسة المسألة:

قال أبو حيان: "في هذه اللفظة ست قراءات: (وَيُهْلِكُ)، (وَيُهْلِكُ)، (وَيُهْلِكُ)، وما بعد هذه الثلاثة منصوب، لأن في الفعل ضمير الفاعل، (وَيُهْلِكُ)، (وَيُهْلِكُ)، (وَيُهْلِكُ)، وما بعد هذه الثلاثة مرفوع بالفعل".<sup>(٨)</sup> وقرأ الجمهور: ﴿وَيُهْلِكُ﴾ بضم الياء، وكسر اللام، من (أَهْلَكَ). قال ابن جبار: "وهو الاختيار؛ لموافقة الجماعة".<sup>(٩)</sup>

والقراءة بفتح الياء واللام، ورفع الناء، واللام: ﴿وَيُهْلِكُ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾ قرأ بها البرقي عن ابن كثير، وابن محيصة عن أبي جعفر، والحسن البصري، وهم أئمة في الثقة والقراءة واللغة؛ فلا وجه لدفع ما قرأوا به، وإن كانت شاذة، لا سيما ولها نظير في السماع.<sup>(١٠)</sup>

ومعنى ﴿وَيُهْلِكُ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾ الإفساد في الأرض بدليل ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾

قال أبو حيان: "ووجه الفساد: ارتكاب الكبائر العظيمة والمعاصي الجسيمة، والإصرار عليها، والأرض متى كثرت معاصي أهلها وتواترت، قلت خيراتها ونزعت بركاتها ومنع عنها الغيث الذي هو سبب الحياة، فكان فعلهم

(١) قتادة بن دعامة السدوسي القارئ المفسر. (ت ١١٧). ابن الجزري، "غاية النهاية"، ٢: ٢٥.

(٢) سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي. (ت ١٤٨). الزهري، "الطبقات الكبرى"، ٨: ٤٦٢.

(٣) ابن جني، "المحتسب"، ١: ١١٧.

(٤) الفارسي، "الحجة"، ٢: ٢٦٥؛ ابن عطية، "المحرر"، ١: ٢٣٧؛ الحلبي، "الدرر"، ٢: ٢٢٤.

(٥) العكبري، "التبيان"، ١: ١٣٩.

(٦) مقاتل، "تفسير مقاتل"، ١: ١٥٥.

(٧) العكبري، "التبيان"، ١: ١٦٧.

(٨) أبو حيان، "البحر"، ٢: ٣٣٠.

(٩) الهذلي، "الكامل"، ص: ٥٠٢.

(١٠) الفراهيدي، "العين"، ١: ٣٢٦؛ سيويه، "الكتاب"، ٤: ٤٠؛ الهذلي، "الكامل"، ص: ٥٠٢.



الموصوف أقوى الأسباب لفساد الأرض وخرابها. كما أن الطاعة والاستغفار سبب لكثرة الخيرات ونزول البركات ونزول الغيث".<sup>(١)</sup>

### المسألة الثانية عشر

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوْا لِّلصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]:

"﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ فيه قراءة أخرى هنا، وهي: إسكان العين والميم، مع الإدغام. وهو بعيد؛ لما فيه من الجمع بين الساكنين. وقيل: إن الراوي لم يضبط القراءة؛ لأن القارئ اختلس كسرة العين فظنه إسكاناً".<sup>(٢)</sup>

ثانياً: دراسة المسألة:

سبب نزول الآية:

لما نزلت: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠] قالوا: يا رسول الله! أصدقة السر أفضل أم صدقة

العلانية؟ فنزلت: ﴿إِنْ تَبَدُّوْا لِّلصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾<sup>(٣)</sup> الآية.

قال القرطبي: "ذهب جمهور المفسرين إلى أن هذه الآية في صدقة التطوع، لأن الإخفاء فيها أفضل من الإظهار".<sup>(٤)</sup> قلت: إخفاء الصدقات أفضل ما لم تكن ثمرة مصلحة في إظهارها.

﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ أصلها مكون من الفعل (نعم) مع الحرف (ما) وهي في المصحف موصولة بالإدغام المتماثلين الكبير. واختلف القراء في ضبط حركة النون والعين: فقرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف: (نِعْمًا) بفتح النون وكسر العين. وهو الأصل، لأن وزنه على (فَعْل). وقرأ أبو جعفر: (نِعْمًا) بكسر النون وإسكان العين. وقرأ ورش، وابن كثير، وحفص، ويعقوب: (نِعْمًا) بكسر النون والعين، وقرأ قالون، وأبو عمرو، وشعبة: (نِعْمًا) بكسر النون والإسكان والاختلاس في العين والإدغام. واستبعد أبو البقاء قراءة: إسكان العين والميم، مع الإدغام. وهو قول المبرد، والزجاج، والفارسي، وكلهم بصريون.<sup>(٥)</sup>

قال أبو حيان: "وإنكارها فيه نظر! لأن أئمة القراءة لم يقرأوا إلا بنقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومتى تطرق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا، تطرق إليهم فيما سواه! والذي نختاره: إن نقل القراءات السبع متواتر لا يمكن وقوع الغلط فيه".<sup>(٦)</sup>

(١) أبو حيان، "البحر"، ١: ١٠٧.

(٢) العكبري، "التبيان"، ١: ٢٢١.

(٣) أبو حيان، "البحر"، ٢: ٦٨٨.

(٤) القرطبي، "الجامع"، ٣: ٣٣٢.

(٥) المبرد، "المقتضب"، ٣: ٢٤؛ الزجاج، "المعاني"، ١: ١٣٢؛ ابن مجاهد، "السبعة"، ص: ١٩٠.

(٦) أبو حيان، "البحر"، ٢: ٦٨٩.



## المسألة الثالثة عشر

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿يَمَحِّقُ اللَّهُ الرَّيْبَ﴾ [البقرة: ٢٧٦]:

"روى أبو زيد الأنصاري: (١) أن بعضهم قرأ بكسر الراء، وضم الباء، وووا ساكنة. وهي قراءة بعيدة؛ إذ ليس في الكلام اسم في آخره واو قبلها ضمة! لا سيما وقبل الضمة كسرة. وقد يؤول على أنه وقف على مذهب من قال: (هذه افعوا)، فتقلب الألف في الوقف واواً. فإما أن يكون لم يضبط الراوي حركة الباء، أو يكون سمى قرعها من الضمة ضمًا". (٢)

ثانياً: دراسة المسألة:

قال ابن فارس: "محقه: نقصه. ومحقه الله: ذهب بركته". (٣)

قال الطبري: "﴿يَمَحِّقُ اللَّهُ الرَّيْبَ﴾ ينقص الله الربا فيذهب". (٤)

وقرأ الجمهور ﴿الرَّيْبُ﴾ بكسر الراء، وفتح الباء. وروى ابن مجاهد، عن أبي زيد، عن أبي السَّمَّال: أنه كان يقرأ: "الرَّيْبُ" مضمومة الباء، ساكنة الواو. ونعتها الحلبي بالغرابة، وأبو حيان بالبعد، وأبو الفتح بالشذوذ. ثم علق أبو فتح على ما رواه أبو زيد قائلاً: "إلا أن الراوي أبو زيد، وما أبعد مع علمه وفقهه باللغة من أن تتطرق ظنّة عليه في تحصيل ما يسمعه". وأردف الحلبي قائلاً: "وليت الناس أخلوا تصانيفهم من مثل هذه القراءات التي لو سمعها العامة لجوها، ولكن صار التارك لها يعده بعضهم جاهلاً بالاطلاع عليها". (٥)

## المسألة الرابعة عشر

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارُّ﴾ [البقرة: ٢٨٢]:

"فُرئ هنا: بإسكان الراء مع التشديد، وهي ضعيفة؛ لأنه في التقدير جمع بين ثلاثٍ سواكن". (١)

ثانياً: دراسة المسألة:

﴿وَلَا يُضَارُّ﴾ العامة على فتح الراء جزماً، والفعل يحتمل أن يكون مبنياً للفاعل، والأصل: (يُضَارُّ) بكسر

الراء الأولى، فيكون ﴿كَاتِبٌ﴾ و﴿شَهِيدٌ﴾ فاعلين، واختاره الزجاج ورجحه.

ويحتمل أن يكون الفعل فيها مبنياً للمفعول، والمعنى: أن أحداً لا يضارر الكاتب ولا الشاهد. ورجح هذا: بأنه لو كان النهي متوجهاً نحو الكاتب والشهيد لقال: وإن تفعلوا فإنه فسوق بكم، ولأن السياق من أول الآيات إنما

(١) هو: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت ٢١٥). ابن الجزري، "غاية النهاية"، ١: ٣٠٥.

(٢) الهذلي، "الكامل"، ص: ٥١١.

(٣) ابن فارس، "مقاييس اللغة"، ٥: ٣٠١.

(٤) الطبري، "الجامع"، ٦: ١٥.

(٥) ابن جني، "المحتسب"، ١: ٤٤٢؛ القرطبي، "الجامع"، ٣: ٣٧٠؛ أبو حيان، "البحر"، ٢: ٧٠٤.

(٦) العكبري، "التبيان"، ١: ٢٣١.



هو للمكتوب له والمشهود له. وقرأ أبو جعفر، وعمرو بن عبيد: (ولا يضارَ) بتشديد الراء ساكنة وصلًا، وفيها ضعفٌ؛ من حيث الجمع بين ثلاث سواكن، والتقاء الساكنين مغتفر في الوقف، ثم أجري الوصل مجرى الوقف في ذلك. وقرأ عكرمة: ﴿وَلَا يُضَارِرُ كَاتِبًا وَلَا شَهِيدًا﴾ بالفك، وكسر الراء الأولى، والفاعل ضمير صاحب الحق، ونصب (كاتِبًا) و(شَهِيدًا) على المفعول به، أي: لا يُضَارِرُ صاحبُ حقٍ كاتِبًا ولا شَهِيدًا بأن يجبره ويبرمه بالكتابة والشهادة؛ أو بأن يجمله على ما لا يجوز. وقرأ ابن محيصن: (ولا يُضَارِ) برفع الراء، وهو نفي فيكون الخبر بمعنى النهي، كقوله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [البقرة: ١٩٧] وقرأ عكرمة في رواية مقسم: «ولا يضارَ» بكسر الراء مشددة على أصل التقاء الساكنين، وضعفها العكبري.<sup>(١)</sup>

قال الطاهر بن عاشور: "نهي عن المضارة، وهي تختمل أن يكون الكاتب والشهيد مصدرًا للإضرار، أو أن يكون المكتوب له والمشهود له مصدرًا للإضرار: لأن يضار يَحْتَمِلُ البناء للمعلوم وللمجهول، ولعل اختيار هذه المادة هنا مقصود، لاحتمالها حكمين، ليكون الكلام موجِّهًا فيحمل على كلا معنييه لعدم تنافيهما، وهذا من وجه الإعجاز.

والمضارة: إدخال الضر، بأن يوقع المتعاقدان الشاهدين والكاتب في الحرج والخسارة، أو ما يجر إلى العقوبة، وأن يوقع الشاهدان أحد المتعاقدين في إضاعة حق أو تعب في الإجابة إلى الشهادة. وقد أخذ فقهاؤنا من هذه الآية أحكامًا كثيرة تنفرع عن الإضرار:

منها ركوب الشاهد من المسافة البعيدة، ومنها ترك استفساره بعد المدة الطويلة التي هي مظنة النسيان، ومنها استفساره استفسارًا يوقعه في الاضطراب.

ويؤخذ منها أنه ينبغي لولاة الأمور جعل جانب من مال بيت المال لدفع مصاريف انتقال الشهود وإقامتهم في غير بلدهم، وتعويض ما سببناهم من ذلك الانتقال من الخسائر المالية في إضاعة عائلاتهم، إعانة على إقامة العدل بقدر الطاقة والسعة".<sup>(٢)</sup> وما أجمل هذه المعاني.

### المسألة الخامسة عشر

#### أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]:

"﴿يُؤَدُّهُ﴾ فيه خمس قراءات: .. والثالثة: إسكان الهاء، وذلك أنه أجري الوصل مجرى الوقف. وهو

ضعيف".<sup>(٣)</sup>

#### ثانياً: دراسة المسألة:

قرأ الجمهور: ﴿يُؤَدُّهُ﴾ بكسر الهاء ووصلها بياء، وقالون باختلاس الحركة. وقرأ أبو عمرو، وأبو بكر، وحمزة، والأعمش بالسكون. وغلطهم الزجاج؛ قائلاً بأن الهاء لا ينبغي أن تجزم! وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تسكن في

(١) الزمخشري، "الكشاف"، ١: ٣٧٥، الحلبي، "الدر"، ٢: ٦٧٥.

(٢) ابن عاشور، "التحرير والتنوير"، ٣: ١١٧.

(٣) العكبري، "التبيان"، ١: ٢٧٢.



الوصل. ويرى أن أبا عمرو كان يختلس الكسرة، يكسر كسرًا خفيفًا.<sup>(١)</sup> ويرى أبو حيان أن القول بأن القراءة بالإسكان غلط ليس بشيء! لأنها قراءة متواترة في السبعة، قرأ بها إمام البصريين أبي عمرو، وهو إمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا. وقد أجاز ذلك الفراء وهو إمام في النحو واللغة. وحكى ذلك لغة لبعض العرب تجزم في الوصل والقطع.<sup>(٢)</sup>

ومعنى الآية: "من أهل الكتاب من يؤدي الأمانة ولو كثرت، ومنهم من لا يؤديها ولو ائتمنته على دينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائمًا عند رأسه مواظبًا عليه تطالبه بحقك؛ ذلك استحلالًا للأمانة بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ﴾ [آل عمران: ٧٥] وذلك أن المسلمين باعوا اليهود في الجاهلية. فلما تقاصهم المسلمون في الإسلام، قالوا: لا حرج علينا في حبس أموالهم لأنهم ليسوا على ديننا يزعمون أن ذلك حلال لهم في التوراة.<sup>(٣)</sup>

### المسألة السادسة عشر

#### أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ عَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]:  
"﴿وَمَنْ يَبْتَغِ عَيْرَ﴾ روي عن أبي عمرو: الإدغام، وهو ضعيف؛ لأن كسرة الغين الأولى تدل على الياء المحذوفة".<sup>(٤)</sup>

#### ثانياً: دراسة المسألة:

لما نزلت هذه الآية، ادعى أهل كل ملة أنهم هم المسلمون. فأمرهم الله بالحج إن كانوا صادقين، لأن من سنة الإسلام الحج، فامتنعوا، فأدحض الله بذلك حجتهم. ومعنى الآية: ومن يطلب ديناً غير دين الإسلام ليدين به، فلن يقبل الله منه وهو في الآخرة من الباطنين أنفسهم حظوظها من رحمة الله عز وجل.<sup>(٥)</sup>  
وقرأ الجمهور بإظهار المثلين؛ لأن بينهما فاصلاً فلم يلتقيا في الحقيقة، وذلك الفاصل هو الياء التي حذفت للجزم، ورؤي عن أبي عمرو فيها الوجهان: الإظهار على الأصل ولمراعاة الفاصل الأصلي، والإدغام مراعاة للفظ، إذ يصدّق أحما التقيا في الجملة، ولأن ذلك الفاصل مستحق الحذف لعامل الجزم، وليس هذا مخصوصاً بهذه الآية بل كلما التقى فيه مثلاً بسبب حذف حرفٍ لعلته اقتضت ذلك جرى فيه الوجهان.<sup>(٦)</sup>

### المسألة السابعة عشر

#### أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿أَنْ يُبَدِّلَكُمْ رَيْبَكُمْ بِثَلَاثَةِ أَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ﴾ [آل عمران: ١٢٤]:

(١) الفراء، "المعاني"، ١: ٢٢٣؛ الزجاج، "المعاني"، ١: ٤٣٢؛ ابن مجاهد، "السبعة"، ص: ١٣١.

(٢) أبو حيان، "البحر"، ٣: ٢٢١.

(٣) أبو حيان، "البحر"، ٣: ٢٢١.

(٤) مقاتل، "تفسير مقاتل"، ١: ٢٨٥.

(٥) الحلبي، "الدرر"، ٣: ٢٩٩.

(٦) الحلبي، "الدرر"، ٣: ٢٩٩.



"(بِتَلَاثَةٍ) أُسكنت في الشواذ؛ على أنه أجرى الوصل مجرى الوقف. وهذه التاء إذا وقف عليها كانت بدلاً من الهاء التي يوقف عليها. ومنهم من يقول: إن تاء التأنيث هي الموقوف عليها وهي لغةٌ. وقرئ شاذاً بماء ساكنة؛ وهو إجراء الوصل مجرى الوقف أيضاً، وكلاهما ضعيف؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد".<sup>(١)</sup> ثانياً: دراسة المسألة:

نزلت الآية يوم بدر بشرى للمؤمنين.<sup>(٢)</sup> وقرأ الحسن البصري: ﴿بِتَلَاثَةٍ آلَافٍ﴾ ووجهه في العربية ضعيف؛ وذلك أن (ثلاثة) مضاف إلى ما بعدها، والإضافة تقتضي وصل المضاف بالمضاف إليه؛ لأن الثاني تمام الأول، وهو معه في أكثر الأحوال كالجزء الواحد، وإذا وُصِلت هذه العلامة للتأنيث فهي تاء لا محالة؛ وذلك أن أصلها التاء، وإنما يبدل منها في الوقف الهاء، وإذا كان كذلك، فلا وجه للهاء؛ لأنها من أمارات الوقف، والموضع على ما ذكرنا متفاضٍ للوصل.<sup>(٣)</sup>

#### المسألة الثامنة عشر

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٠]:

"ويقرأ ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ بالتاء على الخطاب، والتقدير: ولا تحسبن يا محمد بخل الذين يبخلون، فحذف المضاف، وهو ضعيف؛ لأن فيه إضمار البخل، قبل ذكر ما يدل عليه".<sup>(٤)</sup> ثانياً: دراسة المسألة:

نزلت في مانعي الزكاة المفروضة.<sup>(٥)</sup> وقرأ حمزة ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ بالتاء، فتكون ﴿الَّذِينَ﴾ أول مفعولين لتحسبن، وهو على حذف مضاف، أي: بخل الذين. وقرأ باقي السبعة ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء. فإن كان الفعل مسنداً إلى ضمير الرسول أو ضمير أحد فيكون الذين هو المفعول الأول على ذلك التقدير وإن كان ﴿الَّذِينَ﴾ هو الفاعل، فيكون المفعول الأول محذوفاً تقديره: بخلهم، وحذف لدلالة ﴿يَبْخُلُونَ﴾ عليه.<sup>(٦)</sup> ورجح الطبري: القراءة بالتاء، ولم يخطئ القراءات الأخرى، لكنه اعتبر أن القراءة بالتاء أفصح.<sup>(٧)</sup>

#### المسألة التاسعة عشرة

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [النساء: ١٤٨]:

(١) الطبري، "الجامع"، ٦: ٥٧٠.

(٢) الطبري، "الجامع"، ٧: ١٧٣.

(٣) ابن جني، "المختص"، ١: ١٦٥؛ ابن عطية، "المحرر"، ١: ٥٠٣؛ أبو حيان، "البحر"، ٣: ٣٣٤.

(٤) العكبري، "التبيان"، ١: ٣١٥.

(٥) البغوي، "معالم التنزيل"، ٢: ١٤٢.

(٦) الواحدي، "الوجيز"، ص: ٢٤٥؛ أبو حيان، "البحر"، ٣: ٤٥١.

(٧) الطبري، "الجامع"، ٧: ٤٣١؛ أبو حيان، "البحر"، ٣: ٤٥١.



"قري": ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ بفتح الظاء على تسمية الفاعل، وهو منقطع، والتقدير: لكن الظالم، فإنه مفسوح لمن ظلمه أن ينتصف منه، وهي قراءة ضعيفة<sup>(١)</sup>.

ثانياً: دراسة المسألة:

نال رجل من أبي بكر رضي الله عنه والرسول عليه السلام، حاضر، فسكت عنه أبو بكر مراراً ثم رد عليه، فقام صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر: يا رسول الله شتمني فلم تقل شيئاً، حتى إذا رددت عليه قمت، فقال: «إِنَّ مَلَكًا كَانَ يَجِيبُ عَنكَ، فَلَمَّا رَدَدْتَ عَلَيْهِ ذَهَبَ وَجَاءَ الشَّيْطَانُ»؛<sup>(٢)</sup> فنزلت.<sup>(٣)</sup> واختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ قرأ الجمهور بضم الظاء وكسر اللام، وقرأ زيد بن أسلم، وابن عباس، وغيرهما ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ بفتح الظاء واللام.<sup>(٤)</sup> فيكون المعنى: ﴿لَا يُجِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوِّءِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ إلا من ظلم فلا بأس أن يُجهر له بالسوء. ورجح الطبري قراءة ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ بالضم؛ لإجماع الحجة من القرأة، وأهل التأويل على صحتها، وشذوذ قراءة من قرأ ذلك بالفتح.<sup>(٥)</sup>

#### المسألة العشرون

#### أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ [النساء: ١٥٤]:

"﴿لَا تَعْدُوا﴾" ويقرأ بتشديد الدال وسكون العين، وأصله تععدوا، فقلب التاء دالاً، وأدغم، وهي قراءة ضعيفة؛ لأنه جمع بين ساكنين<sup>(٦)</sup>.

ثانياً: دراسة المسألة:

نزلت في يهود أيلة،<sup>(٧)</sup> حيث نهبهاهم الله عن صيد السمك يوم السبت.<sup>(٨)</sup> واختلف القراء في ﴿لَا تَعْدُوا﴾ فقرأ نافع {لَا تَعْدُوا} بتسكين العين وتشديد الدال، وروى عنه ورش {لَا تَعْدُوا} بفتح العين وتشديد الدال. وقرأ الباقون ﴿لَا تَعْدُوا﴾ بحفيفة ساكنة العين.<sup>(٩)</sup> قال النحاس: "والأصل فيه

(١) العكبري، "التبيان"، ١: ٤٠٢.

(٢) أخرجه أحمد في المسند عن أبي هريرة، برقم: (٩٦٢٤)؛ والبيهقي في الكبرى، باب: شهادة أهل العصبية، رقم: (٢١٠٩٦)؛ وحسنه الألباني في "الصحيحة"، رقم الحديث: (٢٢٣١).

(٣) أبو حيان، "البحر"، ٤: ١١٥.

(٤) ابن عطية، "المحرر"، ٢: ١٢٩.

(٥) الطبري، "الجامع"، ٩: ٣٤٩.

(٦) العكبري، "التبيان"، ١: ٤٠٣.

(٧) أيلة: تسمى اليوم (إيلات) أو أم الرشراش بالعبرية، وهي ميناء بحري، ومدينة ساحلية شمال البحر الأحمر، تطل على شاطئ خليج العقبة الغربي، جنوب الأردن، قال ياقوت: سميت بأيلة بنت مدين بن إبراهيم، عليه السلام. انظر: ياقوت، "معجم البلدان"، ١: ٢٩٢.

(٨) الزمخشري، "الكشاف"، ٢: ٦٩٧.

(٩) ابن مجاهد، "السبعة"، ص: ٢٤٠.



(تعتدوا) فأدغمت التاء في الدال. ولا يجوز إسكان العين! ولا يوصل إلى الجمع بين ساكنين في هذا، والذي يقرأ بهذا إنما يروم الخطأ".<sup>(١)</sup>

### المسألة الحادية والعشرون

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]:

"يُقرأ بضم الحاء وسكون الكاف وضم الميم (أَفْحَكُمُ) على أنه مبتدأ، والخبر ﴿يَبْغُونَ﴾ والعائد محذوف؛ أي:

ييغونه، وهو ضعيف!"<sup>(٢)</sup>

ثانياً: دراسة المسألة:

سبب نزول الآية:

قتل رجل من بني النضير رجلاً من بني قريظة؛ فتحاكموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال النضير: يا رسول الله، إنا كنا نعطيهم في الجاهلية الدية، فنحن نعطيهم اليوم ذلك. فقالت قريظة: لا، ولكننا إخوانكم في النسب والدين، ودمائنا مثل دمائكم، ولكنكم كنتم تغلبوننا في الجاهلية، فقد جاء الله بالإسلام؛ فلم يرضوا بحكم رسول الله؛ فنزلت.<sup>(٣)</sup>

قرأ يحيى، وإبراهيم السلمي، وابن وثاب، وأبو رجاء، والأعرج: ﴿أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ﴾ بالياء ورفع الميم

على الابتداء. وقال ابن مجاهد: هذا خطأ.<sup>(٤)</sup>

وقال ابن جني: ليس كذلك.<sup>(٥)</sup> وهي قراءة شاذة كما قال أبو حيان.<sup>(٦)</sup>

### المسألة الثانية والعشرون

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰغِقُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]:

"﴿وَالصَّٰغِقِينَ﴾ يُقرأ بالهمزة والنصب عطفاً على ﴿إِنَّ الَّذِينَ﴾ وهو شاذٌ في الرواية، صحيح في

القياس".<sup>(٧)</sup>

ثانياً: دراسة المسألة:

كل خارج من دينٍ إلى آخر غيره، تسميه العرب: صابئاً.<sup>(٨)</sup>

(١) النحاس، "إعراب القرآن"، ١: ٢٨٤؛ ابن خالوية، "إعراب القراءات السبع"، ص: ٨٧.

(٢) العكبري، "التبيان"، ١: ٤٤٣.

(٣) الطبري، "الجامع"، ٧: ١٩٢؛ الزمخشري، "الكشاف"، ٢: ٦٩٧.

(٤) ابن مجاهد، "السبعة"، ص: ٢٤٤.

(٥) ابن جني، "المحتسب"، ص ١٧١.

(٦) أبو حيان، "البحر"، ٢: ٣٤٨.

(٧) العكبري، "التبيان"، ١: ٤٥٠.

(٨) الطبري، "الجامع"، ٢: ١٤٥.



ونزلت الآية في سلمان الفارسي رضي الله عنه وأصحابه.<sup>(١)</sup>  
 وقرأ الجمهور: ﴿وَالصَّبِغُونَ﴾ بالرفع وعليه مصاحف الأمصار والقراء السبعة. وقرأ عثمان بن عفان وعائشة  
 وأبي بن كعب ﴿وَالصَّبِغِينَ﴾ وهذه قراءة بينة الإعراب.<sup>(٢)</sup> أي: أهما منصوبة بسبب العطف.

### المسألة الثالثة والعشرون

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْدَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾  
 [الأنعام: ٥٤]:

"﴿فَأَنَّهُ﴾ يُقْرَأُ بِالْكَسْرِ (إِنَّهُ) وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى ﴿أَنَّهُ﴾ الْأُولَى، أَوْ تَكْرِيرٌ لِلأُولَى عِنْدَ قَوْمٍ. وَ﴿عَلَى﴾  
 هُنَا خَبْرٌ ﴿مَنْ﴾ مَحذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَائِدُ مَحذُوفًا، أَي: ﴿فَأَنَّهُ غَفُورٌ﴾ لَهُ، وَإِذَا جَعَلْتَ  
 ﴿مَنْ﴾ شَرْطًا فَلأَمْرٌ كَذَلِكَ. وَيُقْرَأُ بِالْفَتْحِ (أَنَّهُ) وَهُوَ تَكْرِيرٌ لِلأُولَى عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ فَتَحَ الْأُولَى، أَوْ بَدَلَ مِنْهَا، عِنْدَ  
 قَوْمٍ. وَكِلَاهُمَا ضَعِيفٌ؛ لَوْجِهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَبْدُلَ لَا يَصْحَبُهُ حَرْفٌ مَعْنَى إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ الْفَاءَ زَائِدَةً، وَهُوَ ضَعِيفٌ.  
 وَالثَّانِي: أَنْ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى أَلَّا يَبْقَى لـ ﴿مَنْ﴾ خَبْرٌ، وَلَا جَوَابٌ إِنْ جَعَلْتَهَا شَرْطًا. وَالْوَجْهُ أَنْ تَكُونَ (أَنَّ) خَبْرٌ  
 مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ؛ أَي: فَشَأْنُهُ أَنَّهُ غَفُورٌ لَهُ، أَوْ يَكُونُ الْمَحذُوفُ ظَرْفًا؛ أَي: عَلَيْهِ أَنَّهُ، فَتَكُونُ (أَنَّ) إِمَامًا مَبْتَدَأً، وَإِمَا  
 فَاعِلًا".<sup>(٣)</sup>

ثانياً: دراسة المسألة:

اختلف القراء في قراءة: ﴿أَنَّهُ﴾، ﴿فَأَنَّهُ﴾: فقرأ ابن عامر وعاصم بالفتح فيهما، وابن كثير وأبو عمرو  
 وحمره والكسائي بالكسر فيهما، ونافع بفتح الأولى وكسر الثانية، وهذه القراءات الثلاث في المتواتر. والأعرج بكسر  
 الأولى وفتح الثانية عكس قراءة نافع، هذه رواية الزهراوي عنه، وكذا الداني.<sup>(٤)</sup> قال الطبري: "وأولى القراءات في  
 ذلك عندي بالصواب، قراءة من قرأها بالكسر".<sup>(٥)</sup> قال عبد الرزاق: "اجتمع أصحاب الرسول فرأوا أن كل شيء  
 عصي به الله تعالى فهو جهالة، عمدًا كان، أو غير ذلك".<sup>(٦)</sup> ليس المراد بالجهالة الخطأ أو عدم العلم بالذنب أنه  
 ذنب! بل كلُّ من عَصَى رَبَّهُ فهو جاهلٌ.

### المسألة الرابعة والعشرون

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَمْحَجُوبِي﴾ [الأنعام: ٨٠]:

(١) الطبري، "الجامع"، ٢: ١٤٥؛ أبو حيان، "البحر"، ١: ٣٨٨.

(٢) ابن عطية، "المحرر"، ٢: ٢١٩؛ أبو حيان، "البحر"، ٤: ٣٢٥.

(٣) العكبري، "التبيان"، ١: ٥٠٠.

(٤) ابن مجاهد، "السبعة"، ص ٢٥٨؛ الفارسي، "الحجة"، ٣: ٣١١؛ الداني، "المكتفى"، ص: ٦٦.

(٥) الطبري، "الجامع"، ٤: ٣٩٣.

(٦) الصنعاني، "تفسير عبد الرزاق"، ١: ٤٤١.



"ويقرأ بالتخفيف على حذف إحدى النونين، وفي المحذوفة وجهان: أحدهما: هي نون الوقاية؛ لأنها الزائدة التي حصل بها الاستئصال، وقد جاء ذلك في الشعر. والثاني: المحذوفة نون الرفع؛ لأن الحاجة دعت إلى نون مكسورة من أجل الياء، ونون الرفع لا تكسر، وقد جاء ذلك في الشعر كثيراً؛ قال الشاعر:

كُلُّ لَه نِيَّةٌ فِي بُغْضِ صَاحِبِهِ      بِنِعْمَةِ اللَّهِ نَقْلِيكُمْ وَتَقْلُونَا<sup>(١)</sup>

أي: تَقْلُونَا. والنون الثانية هنا ليست وقاية؛ بل هي من الضمير، وحذف بعض الضمير لا يجوز، وهو ضعيف أيضاً؛ لأن علامة الرفع لا تحذف إلا بعامل<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: دراسة المسألة:

قرأ نافع وابن عامر بخلاف عن هشام ﴿أَتَحَاجُونِي﴾ بتخفيف النون. وقرأ الباقون بنون ثقيلة، وأصله بنونين، الأولى: علامة الرفع، والثانية: نون الوقاية. وكره مكّي حذف بعض الضمير فقال: "الحذف بعيد في العربية قبيح مكروه، وإنما يجوز في الشعر للوزن، والقرآن لا يحتمل ذلك فيه، إذ لا ضرورة تدعو إليه، وأنكر أبو عمرو الحذف وقال: هو لحن، لأنه تأول أن المحذوف النون التي للإعراب. والمحذوف عند سيبويه النون الزائدة"<sup>(٣)</sup>.

قال أبو حيان: "وقول مكّي ليس بالمرتضى! وقيل: التخفيف لغة لغطفان، وقرأ باقي السبعة بتشديد النون، أصله أتحاجوني فأدغم هروياً من استئصال المثلين، فخفف بالإدغام، ولم يقرأ هناك بالفك وإن كان هو الأصل، ويجوز في الكلام"<sup>(٤)</sup>. وفيه تأكيد لقول أبي البقاء. والمحاجة: مجادلة قوم إبراهيم عليه السلام له في توحيد الله تعالى وإخلاص العمل له.<sup>(٥)</sup>

المسألة الخامسة والعشرون

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾ [الأنعام: ١٤٥]:

"ويقرأ برفع المبتدأ على أن ﴿تَكُونُ﴾ تامة إلا أنه ضعيف؛ لأن المعطوف منصوب"<sup>(٦)</sup>.

ثانياً: دراسة المسألة:

قرأ ابن عامر ﴿مَيْتَةً﴾ بالرفع، جعل (كان) تامة. وقرأ الباقون بالياء ونصب ﴿مَيْتَةً﴾ واسم (كان) ضمير مذكر يعود على ﴿مُحَرَّمًا﴾ أي: إلا أن يكون المحرم ﴿مَيْتَةً﴾.<sup>(٧)</sup>

(١) البيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب. عاصر الفرزدق. "شرح ديوان الماسة"، ص: ١٦٥.

(٢) العكبري، "التبيان"، ١: ٥١٣.

(٣) سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥١٩؛ مكّي، "الهداية"، ٣: ٢٠٨٦.

(٤) أبو حيان، "البحر"، ٧: ٥٦٧.

(٥) الطبري، "الجامع"، ٩: ٣٦٤.

(٦) العكبري، "التبيان"، ١: ٥٤٤.

(٧) الطبري، "الجامع"، ١٢: ١٩٥؛ ابن مجاهد، "السبعة"، ص: ٢٧٢؛ الأزهري، "المعاني"، ١: ٣٩٢.



قال الطبري: "والصواب من القراءة في ذلك عندي: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ﴾ بـ"الباء" ﴿مَيْتَةً﴾ بتخفيف الباء ونصب الميثة، لأن الذي في ﴿يَكُونَ﴾ من المكنى من ذكر المذكر، وإنما هو: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ﴾ ذلك ﴿مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾".<sup>(١)</sup> وبيّن الله تعالى في هذه الآية أن المحرمات مما يُطعم ما ذكر في هذه الآية، لا ما حرمه أهل الجاهلية على أنفسهم.<sup>(٢)</sup>

### المسألة السادسة والعشرون

#### أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]:

"ويقراً بضم النون (أَحْسَنُ) على أنه اسم، والمبتدأ محذوف، وهو العائد على الذي؛ أي: على الذي هو ﴿أَحْسَنَ﴾ وهو ضعيف. وقال قوم: ﴿أَحْسَنَ﴾ بفتح النون في موضع جر صفة (للذي). وليس بشيء؛ لأن الموصول لا بد له من صلة".<sup>(٣)</sup>

#### ثانياً: دراسة المسألة:

قال الطبري: "قرأ يحيى بن يعمر: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ رفعاً، بتأويل: على الذي هو أحسن. وهذه قراءة لا أستجيز القراءة بها، وإن كان لها في العربية وجه صحيح، لخلافها ما عليه الحجة مجمعة من قراءة الأمصار. وأولى الأقوال عندي بالصواب: ثم آتينا موسى الكتاب تماماً لنعمنا عنده، على الذي أحسن في قيامه بأمرنا ونهينا".<sup>(٤)</sup>

ونقل الطبري عن قتادة أنه قال: "من أحسن في الدنيا تمت عليه كرامة الله في الآخرة".<sup>(٥)</sup>

### المسألة السابعة والعشرون

#### أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ﴾ [الأعراف: ١١١]:

"يقراً بالهمزة وضم الهاء من غير إشباع، وهو الجيد. وبالإشباع، وهو ضعيف! لأن الهاء خفية؛ فكأن الواو التي بعدها تتلو الهمزة، وهو قريب من الجمع بين ساكنين، ومن هنا ضعف قولهم: عليه مال بالإشباع. ويقراً بكسر الهاء مع الهمز، وهو ضعيف؛ لأن الهمز حرف صحيح ساكن، فليس قبل الهاء ما يقتضي الكسر، ووجهه أنه أتبع الهاء كسرة الجيم، والحاجز غير حصين".<sup>(٦)</sup>

(١) الطبري، "الجامع"، ١٢: ١٩٥؛ أبو حيان، "البحر"، ٤: ٦٧٣.

(٢) الطبري، "الجامع"، ١٢: ١٩٠.

(٣) العكبري، "التبيان"، ١: ٥٥٠.

(٤) الطبري، "الجامع"، ١٢: ٢٣٦.

(٥) الطبري، "الجامع"، ١٢: ٢٣٥.

(٦) ابن جني، "المختصّب"، ١: ٢٣٤.



## ثانياً: دراسة المسألة:

قال صاحب اللسان: أرجأ الأمر: أخره، وترك الهمز لغة. تقول: أرجأت الأمر وأرجيته إذا أخرته. والإرجاء: التأخير، مهموز. ومنه سميت المرجئة وقرئ: أرجه، وأرجته<sup>(١)</sup>.

وفي ﴿أَرْجِهْ﴾ ست قراءات في المتواتر، ثلاث مع الهمز، وثلاث بغير همز، فأما الثلاث التي مع الهمز فأولها: قراءة ابن كثير، وهشام بن ذكوان عن ابن عامر: ﴿أَرْجِهْهُ﴾ بهمزة ساكنة وهاء متصلة بواو. الثانية قراءة أبي عمرو: ﴿أَرْجِهْهُ﴾ إلا أنها لم يصلها بواو. الثالثة: قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر: ﴿أَرْجِهْهُ﴾ بهمزة ساكنة وهاء مكسورة من غير صلة. وأما الثلاث التي مع غير الهمز فأولها: قراءة عاصم وحزمة: ﴿أَرْجِهْ﴾ بكسر الجيم وسكون الهاء وصلاً ووقفاً. الثانية: قراءة الكسائي: ﴿أَرْجِيهِ﴾ بـهاء متصلة بياء. الثالثة: قراءة قالون بـهاء مكسورة دون بياء.<sup>(٢)</sup> وأجيب عن تضعيف أبي البقاء قراءة ابن كثير وهشام بأن هذا التضعيف غير مسلم به! لأن إشباع حركة الهاء بعد ساكن لغة ثابتة عن العرب، وهذا أصل لابن كثير ليس مختصاً بكلمة ﴿أَرْجِهْ﴾، بل قاعدته: كل هاء كناية بعد ساكن أن يُشبع حركتها حتى يتولد منها حرف مد نحو: مِنْهُ، وَعَنْهُ، وَأَرْجِهْهُ، إلا قبل ساكن! فإن المدَّ يُحذفُ لالتقاء الساكنين، إلا في موضع واحد رواه عنه البرقي وهو ﴿عَنْهُ نَلَهَى﴾ [عبس: ١٠] بتشديد التاء.<sup>(٣)</sup>

## المسألة الثامنة والعشرون

## أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿بَيِّسٍ﴾ [الأعراف: ١٦٥]:

"ويقرأ بفتح الباء وكسر الياء وتشديدها مثل: سيّد وميّت، وهو ضعيف؛ إذ ليس في الكلام مثله من الهمز. ويقرأ (بأيّس) بفتح الباء وسكون الهمزة وفتح الياء، وهو بعيد؛ إذ ليس في الكلام فَعَيْل".<sup>(٤)</sup>

ثانياً: دراسة المسألة:

اختلف القراء في ﴿بَيِّسٍ﴾ على ست وعشرين قراءة، فقرأ الجمهور: ﴿بَعْدَابٍ بَيِّسٍ﴾ بزنة: رئيس.<sup>(٥)</sup> وقال أبو حيان: "فهذه اثنتان وعشرون قراءة، وضبطها بالتلخيص: أنها قرئت ثلاثية اللفظ، ورباعية. فالثلاثي اسمًا: بَيْسٍ، وَبَيْسٍ، وَبَيْسٍ، وَبَيْسٍ، وَبَيْسٍ، وَبَيْسٍ. وَفَعْلًا: بَيْسٍ، وَبَيْسٍ، وَبَيْسٍ، وَبَيْسٍ. والرابعة اسمًا: بَيْسٍ، بَيْسٍ، بَيْسٍ، بَيْسٍ، بَيْسٍ، بَيْسٍ. بَيْسٍ، بَيْسٍ، بَيْسٍ، بَيْسٍ. وفعالًا: بَيْسٍ. وزاد العكبري أربع قراءات آخر: بَيْسٍ، بَيْسٍ، بَيْسٍ، بَيْسٍ. وضمّغ الأخيرتين بما ذكر آنفاً، كذلك فعل ابن عطية، فهذه ست وعشرون قراءة في هذه اللفظة."<sup>(٦)</sup>

(١) ابن منظور، "اللسان"، ١: ٨٣.

(٢) أبو شامة، "إبراز المعاني"، ص: ١١٢؛ الحلبي، "الدر"، ٥: ٤١٠.

(٣) الحلبي، "الدر"، ٥: ٤١٠.

(٤) العكبري، "التبيان"، ١: ٦٠١.

(٥) الفارسي، "الحجة"، ٤: ٩٨؛ الحلبي، "الدر"، ٥: ٤٩٨.

(٦) الزمخشري، "الكشاف"، ٢: ١٧٢؛ ابن عطية، "المحرر"، ٢: ٤٧٠؛ أبو حيان، "البحر"، ٥: ٢٠٥.



والعذاب البئيس حل باليهود المستحلين فيه ما حرّم الله من صيد السمك وأكله، فأحلّ بهم بأسه، وأهلكهم بعذاب شديد مؤلم موجع.<sup>(١)</sup>

### المسألة التاسعة والعشرون

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]: "الجمهور على رفع الصلاة ونصب المكاء، وهو ظاهر. وقرأ الأعمش بالعكس، وهي ضعيفة؛ ووجهها: أن المكاء والصلاة مصدران".<sup>(٢)</sup>

ثانياً: دراسة المسألة:

المكّاء: الصغير، والتصديّة: التصفيق.<sup>(٣)</sup>

قرأ عاصم: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ﴾ نصباً ﴿إِلَّا مُكَّاءً وَتَصَدِيَةً﴾ ووجهها: كأنه قال: وما كان صلاتهم عند البيت إلا المكاء والتصديّة؛ وأيضاً: يجوز مع النفي تقديم خبر كان على اسمه، فوضع المكاء والتصديّة موضع الصلاة، فكَذلك هذه القراءة، لَمَّا دخلها النفي قَوِيٍّ وحسن جعل اسم كان نكرة.<sup>(٤)</sup> والمعنى: أحم كانوا يطوفون بالبيت يصفرون ويصفقون، وكانوا يفعلون نحو ذلك إذا قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاته يُخَطِّطُونَ عليه.<sup>(٥)</sup>

### المسألة الثلاثون

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿يُضْكَهَتُونَ﴾ [التوبة: ٣٠]:

"قُرئ بكسر الهاء، وهمزة مضمومة بعدها، وهو ضعيف، والأشبه أن يكون لغة في ضاهي، وليس مشتقاً من قولهم: امرأة ضهياء؛ لأن الياء أصل، والهمزة زائدة، ولا يجوز أن تكون الياء زائدة؛ إذ ليس في الكلام فعيل بفتح الفاء".<sup>(٦)</sup>

ثانياً: دراسة المسألة:

المضاهاة: المشابهة، ومشكلة الشيء بالشيء، وفلان ضهي فلان أي: نظيره وشبيهه، وامرأة ضهياء: لا تُدِي لها، كالرجل. والضَّهْيَاءُ أيضاً: المرأة التي لا تحيض، وهي التي ضاهأت الرجال في أنها لا تحيض، والمضاهاة والمضاهأة لغتان: تهمز ولا تهمز.<sup>(٧)</sup>

(١) الطبري، "الجامع"، ١٣: ١٩٩.

(٢) العكبري، "التبيان"، ١: ٦٢٢.

(٣) ابن منظور، "اللسان"، ٢: ٢٤٦؛ أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ١: ٣١٥.

(٤) ابن جني، "المحتسب"، ١: ٢٧٨. "بتصرف".

(٥) ابن عطية، "المحرر"، ٢: ٥٢٣؛ أبو حيان، "البحر"، ٥: ٢٠٥.

(٦) العكبري، "التبيان"، ١: ٦٤٠.

(٧) الأزهرى، "المعاني"، ١: ٤٥٢؛ الجوهري، "الصحاح"، ٦: ٢٤١٠؛ الزمخشري، "الكشاف"، ٢: ٢٦٤.



واختلفوا في الهمز وإسقاطه من ﴿يُضَكِّهِمْ﴾ قرأ عاصمٌ وحده بالهمز، من أجل وقوع الواو بعدها، وتنكسر الهاء قبلها. وقرأ الباقر: يضاهاون بغير همز، وبضم الهاء قبل من أجل الواو. والحجة لمن همز: أنه أتى به على الأصل. والحجة لمن ترك الهمز: أنه أراد التخفيف، فأسقط الياء لحركتها بالضم، كقوله تعالى: ﴿لَتُرَوَّنَّ﴾

﴿الْمَجِيءَ﴾ [التكاثر: ٦] من (رأى) حذف الهمز للتخفيف.<sup>(١)</sup>

ومعنى الآية: "يُشَبِّه قول النصراري في الكذب على الله والفرية عليه ونسبتهم المسيح إلى أنه لله ابنٌ، كذب اليهود وفريتهم على الله في نسبتهم عزيزاً إلى أنه لله ابن".<sup>(٢)</sup>

### المسألة الحادية والثلاثون

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةٌ اللَّهِ هِيَ الْعَلِيَّا﴾ [التوبة: ٤٠]:

"وقرئ بالنصب؛ أي: وجعل كلمة الله، وهو ضعيف".<sup>(٣)</sup>

ثانياً: دراسة المسألة:

قرأ يعقوب، والحسن: ﴿وَكَلِمَةٌ اللَّهِ﴾ بالنصب على معنى: وجعل كلمة الله، وقرأ الباقر ﴿وَكَلِمَةٌ اللَّهِ﴾ رفعاً. ووصف ابن الأنباري على قراءة النصب بالقبح،<sup>(٤)</sup> وقال الفراء: "ولست أستحب ذلك".<sup>(٥)</sup> وقال الزمخشري: "والرفع أوجه".<sup>(٦)</sup> ووسم قراءة النصب بالضعف لثلاثة أوجه: أحدها: أن فيه وضع الظاهر موضع المضمرة؛ إذ الوجه أن تقول: كلمته. والثاني: أن فيه دلالة على أن كلمة الله كانت سفلى، فصارت عليا، وليس كذلك. والثالث: أن توكيد مثل ذلك ﴿هِيَ﴾ بعيد؛ إذ القياس أن يكون إياها.<sup>(٧)</sup>

وكلمة الله: دين الله، وتوحيده، وقول لا إله إلا الله، هي العليا، على الشرك وأهله.<sup>(٨)</sup>

### المسألة الثانية والثلاثون

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾ [يونس: ١٦]:

"ويقرأ في الشاذ ﴿وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾ بالهمزة مكان الألف، قيل: هي لغة لبعض العرب يقبلون الألف المبدلة من ياء همزة. وقيل: هو غلط؛ لأن قارئها ظن أنه من الدرء، وهو الدفع. وقيل: ليس بغلط! والمعنى: ولو شاء الله لدفعكم عن الإيمان به".<sup>(٩)</sup>

(١) ابن جني، "المختص"، ٤: ١٨٦؛ الشاطبي، "حزب الأماني"، ص: ٥٨.

(٢) الطبري، "الجامع"، ١٤: ٢٠٥.

(٣) العكبري، "التبيان"، ١: ٦٤٥.

(٤) ابن الأنباري، "الإيضاح"، ٢: ٦٩٣.

(٥) الفراء، "المعاني"، ١: ٤٣٨.

(٦) الزمخشري، "الكشاف"، ٢: ٢٧٢.

(٧) العكبري، "التبيان"، ١: ٦٤٥.

(٨) الطبري، "الجامع"، ١٤: ٥٠٠.

(٩) العكبري، "التبيان"، ١: ٦٦٩.

### ثانياً: دراسة المسألة:

قال الجوهري: درى، ودريته، ودريت به درياً ودراية، أي: علمت به.<sup>(١)</sup>  
 وقرأ الحسن: ﴿وَلَا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ﴾ بجمزة ساكنة بعد الراء. قال الفراء: ﴿وَلَا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ﴾ وفيه: تغلط العرب، فتهمز مالا يهزم.<sup>(٢)</sup> وقال أبو عبيد: "لا وجه لقراءة الحسن ﴿وَلَا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ﴾ إلا على الغلط".<sup>(٣)</sup>  
 وفي هذه القراءة تحريجان، أحدهما: أنها مبدلة من ألف، والألف منقلبة عن ياء لانفتاح ما قبلها. أو قلب الحسن الياء ألفاً، أو: أبدلت الهمزة من نفس الياء. والثاني: أن الهمزة أصلية، مشتقة من الدرء وهو الدفع كقوله: ﴿وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ﴾ [النور: ٨].<sup>(٤)</sup> وفسر الطبري الآية فقال: "يقول تعالى ذكره لنبيه، معرفه الحجة على هؤلاء المشركين الذين قالوا له: ﴿أَنْتَ بِفِرْعَانَ عَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِلَهُ﴾ [يونس: ١٥] ﴿قُلْ﴾ لهم يا محمد ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ﴾ [يونس: ١٦] أي: ما تلوت هذا القرآن عليكم، أيها الناس، بأن كان لا ينزله عليّ فيأمرني بتلاوته عليكم ﴿وَلَا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ﴾ ولا أعلمكم به ﴿فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمراً مِنْ قَبْلِهِ﴾ يقول: فقد مكثت فيكم أربعين سنة من قبل أن أتلوه عليكم، ومن قبل أن يوحيه إليّ ربي ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ أي لو كنت منتحلاً ما ليس لي من القول، كنت قد انتحلته في أيام شبابي وحدثتي، وقبل الوقت الذي تلوته عليكم".<sup>(٥)</sup>

### المسألة الثالثة والثلاثون

#### أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا﴾ [هود: ١٠٨]:

"﴿سَعِدُوا﴾ فُرئ بضمها، وهو ضعيف".<sup>(٦)</sup>

### ثانياً: دراسة المسألة:

قرأ حمزة، والكسائي، وحفص ﴿سَعِدُوا﴾ بضم السين، وقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم في رواية بفتحها. ومن قرأ ﴿سَعِدُوا﴾ فهو محمول على مسعود. وضم السين بعيد عند أكثر النحويين إلا على حذف الزوائد.<sup>(٧)</sup> قال العكبري: "وهو غير معروف في اللغة، ولا هو مقيس".<sup>(٨)</sup> وقال الطبري: "والصواب من

(١) الجوهري، "الصحاح"، ٦: ٢٣٣٥.

(٢) الطبري، "الجامع"، ١٥: ٤١.

(٣) النحاس، "إعراب القرآن"، ٢: ١٤٣.

(٤) الفراء، "المعاني"، ١: ٤٥٩؛ ابن عطية، "المحرر"، ٣: ١١٠؛ أبو حيان، "البحر"، ٦: ٢٥.

(٥) العكبري، "التبيان"، ١: ٦٦٩.

(٦) العكبري، "التبيان"، ٢: ٧١٥.

(٧) ابن عطية، "المحرر"، ٣: ٢٠٩؛ أبو حيان، "البحر"، ٦: ٢١٤؛ الحلبي، "الدر"، ٦: ٣٩٨.

(٨) العكبري، "التبيان"، ٢: ٧١٥.



القول في ذلك، أنهما قراءتان معروفتان فأبتهما قرأ القارئ فمصيب. وتأويل ذلك: وأما الذين سعدوا برحمة الله، فهم في الجنة خالدين فيها أبداً".<sup>(١)</sup>

### المسألة الرابعة والثلاثون

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿مِنْ دُبُرٍ﴾ [يوسف: ٢٥]:

"الجمهور على الجر والتنوين. وقرئ في الشواذ بثلاث ضمات من غير تنوين، وهو مبني على الضم؛ لأنه قطع عن الإضافة، والأصل: دُبُرُهُ وَقُبُلُهُ، ثُمَّ فُعِلَ فِيهِ مَا فُعِلَ فِي قَبْلِ وَبَعُدَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لَأَنَّ الإضافة لا تلزمه كما تلزم الظروف المبنية؛ لقطعها عن الإضافة".<sup>(٢)</sup>

ثانياً: دراسة المسألة:

الجمهور على الجر والتنوين. وقرأ أبو رجاء: ﴿مِنْ قَبْلِ﴾ و﴿مِنْ دُبُرٍ﴾ بثلاث ضمات من غير تنوين. ووجه ضمهما أنهم جعلوها كقَبْلٍ وَبَعُدَ في بنائهما على الضم عند قطعهما عن الإضافة، فجعلوها غاية، ومعنى الغاية: أن يجعل المضاف غاية نفسه بعدما كان المضاف إليه غايته، والأصل إعرابهما لأتما اسمان متمكانان وليسا بظرفين.<sup>(٣)</sup>

### المسألة الخامسة والثلاثون

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿بِمُصْرِحٍ﴾ [إبراهيم: ٢٢]:

"الجمهور على فتح الياء، وهو جمع مصرخ، فالياء الأولى ياء الجمع، والثانية ضمير المتكلم، وفتحت لئلا تجتمع الكسرة والياء بعد كسرتين. ويُقرأ بكسرهما، وهو ضَعِيفٌ لما ذكرنا من الثقل".<sup>(٤)</sup>

ثانياً: دراسة المسألة:

كسر الياء حمزة، وفتحتها الباقون.<sup>(٥)</sup>

وحكى ضعف القراءة بالكسر الفراء، فقال: "لعلها من وهم القراء".<sup>(٦)</sup>

وقال الزجاج: "وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردولة ولا وجه لها إلا وجه ضَعِيفٌ".<sup>(٧)</sup>

وقال الأزهري: "ولا يجوز عندي غير ما اجتمع عليه القراء، ولا أرى أن يُقْرَأَ هذا الحرف بقراءة حمزة! وقد رَوَى

إسحاق بن منصور عن حمزة فتح الياء في ﴿بِمُصْرِحٍ﴾ كما قرأ سائر القراء، فكأنه وقف على أن الكسر

لَحْنٌ فرجع عنه".<sup>(٨)</sup>

(١) الطبري، "الجامع"، ١٥: ٤٨٦.

(٢) العكبري، "التبيان"، ٢: ٧٢٩.

(٣) ابن جني، "المحتسب"، ١: ٣٣٨؛ الحلبي، "الدر"، ٦: ٤٧٢.

(٤) العكبري، "التبيان"، ٢: ٧٦٧.

(٥) الأزهري، "معاني القراءات"، ص: ٦٣.

(٦) الفراء، "المعاني"، ٢: ٧٥.

(٧) الزجاج، "المعاني"، ٣: ١٥٩.

(٨) ابن مجاهد، "السبعة"، ٢: ٣٦٤.



والمعنى: "ما أنا بمُعِيثِكُمْ، ولا أنتم بمُعِيثِيَّ من عذاب الله".<sup>(١)</sup>

المسألة السادسة والثلاثون

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥]:

"﴿مِائَةٌ﴾ يقرأ بالإضافة، وهو ضعيف في الاستعمال؛ لأن ﴿مِائَةٌ﴾ تضاف إلى المفرد".<sup>(٢)</sup>

ثانياً: دراسة المسألة:

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ منوئاً.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ مضافاً غير منون.<sup>(٣)</sup>

وقال الفراء: "ومن العرب من يضع السنين في موضع سنة، فهي حينئذ في موضع خفض لمن أضاف. ومن

نَوَّنَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى يَرِيدُ الْإِضَافَةَ، نَصَبَ السِّنِينَ بِالتَّفْسِيرِ لِلْعَدَدِ".<sup>(٤)</sup>

وقرأ بان مسعود: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنَةٍ﴾<sup>(٥)</sup>

قال الطبري: "وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب قراءة من قرأه: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ﴾ بالتنوين (و)، وذلك

أن العرب إنما تضيف المئة إلى ما يفسرها إذا جاء تفسيرها بلفظ الواحد".<sup>(٦)</sup>

المسألة السابعة والثلاثون

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾ [طه: ١٨]:

"ويقرأ بالكسر، وهو ضعيف، لاستثقاله على الياء".<sup>(٧)</sup>

ثانياً: دراسة المسألة:

قرأ الجمهور ﴿عَصَايَ﴾ بفتح الياء، وقرأ ابن أبي إسحاق، والجحدري ﴿عَصَايَ﴾ بقلب الألف ياء وإدغامها

في ياء المتكلم. وقرأ الحسن ﴿عَصَايَ﴾ بكسر الياء، وهذه الكسرة لالتقاء الساكنين. وعن أبي إسحاق

والجحدري ﴿عَصَايَ﴾ بسكون الياء".<sup>(٨)</sup>

(١) الطبري، "الجامع"، ١٦: ٥٦١.

(٢) العكبري، "التبيان"، ٢: ٣٨٩.

(٣) ابن مجاهد، "السبعة"، ص: ٨٤٤.

(٤) الفراء، "المعاني"، ٢: ١٣٨.

(٥) الفراء، "المعاني"، ٢: ١٣٨.

(٦) الطبري، "الجامع"، ١٧: ٦٤٩.

(٧) الفارسي، "الحجة"، ٥: ١٣.

(٨) ابن عطية، "المحرر"، ٤: ٤١؛ أبو حيان، "البحر"، ٧: ٣٢١.



قال أبو الفتح: "كسر الياء في نحو هذا ضعيف؛ استثناءً للكسرة فيها، وهرباً إلى الفتحة، إلا أنّ للكسرة وجهًا ما" (١). وقال الزجاج: "وأجودُهُمَا ﴿عَصَاي﴾" (٢).

### المسألة الثامنة والثلاثون

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ﴾ [طه: ٦٣]:

"يقرأ بتشديد ﴿إِنْ﴾ وبالياء في ﴿هَذَا﴾ وهي علامة النَّصْب، ويقرأ ﴿إِنْ﴾ بالتشديد، و﴿هَذَا﴾ بالألف. وفيه أوجه، أحدها: أنها بمعنى (نعم) وما بعدها مبتدأ وخبر. والثاني: ﴿إِنْ﴾ فيها ضمير الشأن محذوفاً، وما بعدها مبتدأ وخبر أيضاً. وكلا الوجهين ضعيفٌ، من أجل اللام التي في الخبر، وإنما يجيء مثل ذلك في ضرورة الشعر! وقال الزجاج: التقدير: لهما ساحران، فحذف المبتدأ. والثالث: أن الألف علامة التثنية. وهي لغة لبني الحارث، وقيل: لكثانة. ويقرأ ﴿إِنْ﴾ بالتخفيف، وقيل: هي مخففة من الثقيلة، وهو ضعيف أيضاً" (٣).

ثانياً: دراسة المسألة:

اختلف القراء في قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ﴾: فقرأ ابن كثير ﴿إِنْ﴾ خفيفة، ﴿هَذَا﴾ بالرفع وتشديد النون. وقرأ حفص ﴿إِنْ هَذَا﴾ بالرفع وتخفيف النون. وقرأ أبو عمرو ﴿إِنْ﴾ مشددة، ﴿هَذَا﴾ نصباً باللغة العالية. وقرأ الباقون ﴿إِنْ﴾ بالتشديد، ﴿هَذَا﴾ بالرفع وتخفيف النون (٤). وأما قراءة أبي عمرو ﴿إِنْ هَذَا﴾ وهي اللغة العالية التي يتكلم بها جماهير العرب إلا أنها مخالفة للمصحف، وكان أبو عمرو يذهب في مخالفته المصحف إلى قول عائشة وعثمان رضي الله عنهما: إنه من غلط الكاتب فيه (٥). قال الفراء: "قد اختلف فيه القراء فقال بعضهم: هو لحن ولكننا نمضي عليه لئلا نخالف الكتاب" (٦).

وقال الطبري: "والصواب من القراءة في ذلك عندنا ﴿إِنْ﴾ بتشديد نونها، ﴿هَذَا﴾ بالألف لإجماع الحجة من القراء عليه، وأنه كذلك هو في خط المصحف" (٧).

### المسألة التاسعة والثلاثون

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَجِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]:

(١) الفارسي، "الحجة"، ٥: ١٣؛ ابن جني، "المخمس"، ٢: ٤٩.

(٢) الزجاج، "المعاني"، ٣: ٣٥٤.

(٣) العكبري، "التبيان"، ٢: ٨٩٤.

(٤) ابن مجاهد، "السبعة"، ص: ٤١٩؛ أبو حيان، "البحر"، ٧: ٣٤٩؛ الحلبي، "الدر"، ٨: ٦٣.

(٥) الزجاج، "المعاني"، ٣: ٣٦٢.

(٦) الفراء، "المعاني"، ٢: ١٨٣.

(٧) الطبري، "الجامع"، ١٣: ٣٣٠.



"الجمهور على الجمع بين النونين وتخفيف الجيم. ويُقرأ بنون واحدة وتشديد الجيم، وفيه ثلاثة أوجه: أحدها: أنه فعل ماضٍ، وسكن الياء إيثارًا للتخفيف، والقائم مقام الفاعل المصدر، أي: نجى النجاء. وهو ضعيف من وجهين: أحدهما: تسكين آخر الماضي. والثاني: إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول الصحيح. والوجه الثاني: أنه فعل مستقبل قلبت منه النون الثانية جيما وأدغمت، وهو ضعيف أيضًا. والثالث: أن أصله (نُجِّي) بفتح النون الثانية، ولكنها حُذفت كما حذفت التاء الثانية في ﴿تَظَاهِرُونَ﴾ [الأحزاب: ٤] وهذا ضعيفٌ أيضًا لوجهين: أحدهما: أن النون الثانية أصل وهي فاء الكلمة، فحذفها يبعد جدًا. والثاني: أن حركتها غير حركة النون الأولى، فلا يستقل الجمع بينهما بخلاف ﴿تَظَاهِرُونَ﴾ ألا ترى أنك لو قلت: تتحامي المظالم، لم يسغ حذف التاء الثانية".<sup>(١)</sup>

### ثانياً: دراسة المسألة:

قرأ الجمهور: ﴿نَجِي﴾ مضارع أنجى، والجحدري مشدداً مضارع نجى. وقرأ ابن عامر، وأبو بكر عن عاصم: ﴿نُجِّي﴾ بنون واحدة، مشددة الجيم، ساكنة الباء. وكذلك هي في مصحف الإمام بنون واحدة، واختارها أبو عبيد.<sup>(٢)</sup> وقال ابن مجاهد، والرجاج، والفارسي: هي لحن وغلط.<sup>(٣)</sup> وقرأ الباقون: ﴿نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ بنونين، الثانية ساكنة، والجيم خفيفة. وقال الفراء: "القراءة بنونين، وإن كانت كتابتها بنون واحدة".<sup>(٤)</sup> ويؤيد الحلبي قراءة الجمهور كونها قراءة متواترة، ولا التفات على مَنْ طَعَن على قارئها.<sup>(٥)</sup>

﴿وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ ودعاء المؤمن ربه سبب نجاته، أخرج ابن كثير بسنده عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "دَعْوَةُ ذِي النُّونِ إِذْ دَعَاهُ وَهُوَ فِي بَطْنِ الْحَوْتِ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَدْعُ بِهَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ فِي شَيْءٍ قَطُّ؛ إِلَّا اسْتَجَابَ اللهُ لَهُ".<sup>(٦)</sup>

### المسألة الأربعون

#### أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرَى﴾ [الأنبياء: ١٠٩] ﴿وَإِنْ أَدْرَى﴾ [الأنبياء: ١١١]: "﴿وَإِنْ أَدْرَى﴾: بإسكان الباء، وهو على الأصل، وقد حكى في الشاذ فتحها، قال أبو الفتح: هو غلط؛ لأن (إن) بمعنى (ما). وقال غيره: ألقيت حركة الهمزة على الياء، فتحركت وبقيت الهمزة ساكنة، فأبدلت ألفا لانفتاح ما قبلها، ثم أبدلت همزة متحركة؛ لأنها في حكم المبتدأ بها، والابتداء بالسكان محال".<sup>(٧)</sup>

(١) العكبري، "التبيان"، ٢: ٩٢٥.

(٢) أبو حيان، "البحر"، ٧: ٤٦٢.

(٣) ابن مجاهد، "السبعة"، ص: ٤٣٠؛ الرجاج، "معاني القرآن"، ٣: ٤٠٣؛ الفارسي، "الحجة"، ٥: ٢٥٩.

(٤) الفراء، "معاني القرآن"، ٢: ٢١٠.

(٥) الحلبي، "الدر"، ٨: ١٩٣.

(٦) الطبري، "الجامع"، ١٨: ٥١٩؛ ابن كثير، "تفسير القرآن"، ٥: ٣٦٩. وضححه الألباني في صحيح الترغيب"، ٢: ٢٨٢.

(٧) العكبري، "التبيان"، ٢: ٩٣٠.



## ثانياً: دراسة المسألة:

قرأ ابن عامر بفتح الياء فيهما، وأنكر ابن مجاهد والداني فتح هذه الياء، ووجهها ابن جني بقوله لَعَلَّ الضمير فيهما عائد على الإملاء لهم.<sup>(١)</sup> وأنكر الحلبي تخريج أبي البقاء بقوله: "وهذا تخريج متكلف. ونسبة راويها عن ابن عباس إلى الغلط أولى من هذا التكلف، فإنها قراءة شاذة. وهذا التخريج وإن نفع في الأولى فلا يجدي في الثانية شيئاً".<sup>(٢)</sup>

## المسألة الحادية والأربعون

## أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿لَيْكَةً﴾ [الشعراء: ١٧٦]:

"يقرأ بكسر التاء مع تحقيق الهمزة، وتخفيفها بالإلقاء، وهو مثل: الأُنْتَى وَالْأَنْتَى. وقُرئ ﴿لَيْكَةً﴾ بياء بعد اللام وفتح التاء؛ وهذا لا يستقيم؛ إذ ليس في الكلام ﴿لَيْكَةً﴾ حتى يجعل علماً، فإن ادَّعِيَ قلب الهمزة لاماً فهو في غاية البعد".<sup>(٣)</sup>

## ثانياً: دراسة المسألة:

الأيكَة: الشجر الملتف، ﴿وَأَصْحَبُ الْأَيْكَةِ﴾ هم أهل مدين، قوم شعيب عليه السلام.<sup>(٤)</sup> وأكثر القراء على إثبات الألف واللام في ﴿الْأَيْكَةِ﴾ وهو الأصل، فألقت الهمزة في الوصل للتخفيف، فقبل: ليكة. وقال الزجاج: "أجود القراءة فيها كسر التاء ﴿الْأَيْكَةِ﴾. وإسقاط الهمزة ﴿لَيْكَةً﴾ لموافقة المصحف. وأهل المدينة يفتحون التاء ﴿لَيْكَةً﴾ واختار القاسم بن سلام قراءة أهل المدينة لموافقتها الكتاب".<sup>(٥)</sup>

## المسألة الثانية والأربعون

## أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿مِنْ سَاتِهِ﴾ [سبأ: ١٤]:

"الأصل الهمز؛ لأنه من نَسَأَتْ الناقَةَ وغيرها، إذا سَقَتها؛ والمنسأة: العصا التي يُساق بها، إلا أن همزتها أبدلت ألفاً تخفيفاً. وقُرئ في الشاذ ﴿مِنْ سَاتِهِ﴾ بكسر التاء على أن ﴿مِنْ﴾ حرف جر. وقد قيل: غلط قارئها".<sup>(٦)</sup>

## ثانياً: دراسة المسألة:

السَّاءُ والسَّاءَةُ عصا الراعي، يُؤخر ويسوق بها. والنسيء: الزيادة في الشيء. والمعنى: تأكل دابة الأرض من طَرَفِ عصاه.<sup>(٧)</sup> واختلف القراء في الهمز وتركه فقرأ نافع وأبو عمرو ﴿مِنْ سَاتِهِ﴾ بغير همز. وقرأ ابن عامر

(١) ابن جني، "المختضب"، ٢: ٦٨؛ الداني، "جامع البيان"، ٣: ١٣٧٣؛ ابن عطية، "المحرر"، ٤: ١٠٣.

(٢) الحلبي، "الدر"، ٨: ٢١٧.

(٣) العكبري، "التبيان"، ٢: ١٠٠٠.

(٤) الطبري، "الجامع"، ١٧: ١٢٣، ١٢٥؛ ١٣: ٣٩٠.

(٥) الزجاج، "معاني القرآن"، ٤: ٩٧.

(٦) العكبري، "التبيان"، ٢: ١٠٦٥.

(٧) أبو عبيد، "اللغات"، ص: ٩٩؛ السجستاني، "الغريب"، ص: ٤٥٧؛ السيوطي، "الإتقان"، ٢: ٢٧.



﴿مُنْسَأْتُهُ﴾ بهمزة ساكنة. وقرأ ابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف: ﴿مُنْسَأْتُهُ﴾ بهمزة مفتوحة. وضعف الأزهري بهمزة ساكنة.<sup>(١)</sup>

وقال ابن خالويه: "فالحجة لمن همز: أنه أتى باللفظ على أصل الاشتقاق، لأن العصا سميت بذلك. والحجة لمن ترك الهمز: أنه أراد التخفيف".<sup>(٢)</sup>

وقال أبو حيان: "ضعف النحاة قراءة ابن عامر ﴿مُنْسَأْتُهُ﴾، لأنه يلزم فيها أن يكون ما قبل التانيث ساكناً غير الفاء. وقيل: قياسها التخفيف بين بين، والراوي لم يضبط."<sup>(٣)</sup>

وقراءة سعيد بن جبير ﴿مِنْ سَأْتِهِ﴾ بنون مفصولة من السين وهمزة ساكنة وتاء مكسورة، على أن (من) حرف جر.<sup>(٤)</sup> ونفاها الفراء،<sup>(٥)</sup> وحكى ابن جني: عدم ثبوتها عن سعيد.<sup>(٦)</sup>

### المسألة الثالثة والأربعون

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ

الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]:

"﴿فُزِعَ﴾ بالتشديد، وقرئ شاذاً ﴿إِفْرَنْقَع﴾ أي: تفرق، ولا تجوز القراءة بها".<sup>(٧)</sup>

ثانياً: دراسة المسألة:

قال الزمخشري: "﴿إِفْرَنْقَع﴾ مركبة من حروف المفارقة مع زيادة العين.<sup>(٨)</sup> يقال: اِفْرَنْقَع القوم عن الشيء،

أي: تفرقوا عنه.<sup>(٩)</sup>

قال ابن عطية: "قرأ ابن عامر ﴿فُزِعَ﴾ بفتح الفاء وشد الزاي، وهي قراءة ابن مسعود ﴿فُزِعَ﴾ بضم الفاء

وكسر الزاي وتخفيفها، كأنه بمعنى ألق، وقرأ أبو مجلز ﴿فُزِعَ﴾ بالفاء المضمومة والراء المشددة، وقرأ عيسى بن عمر

﴿إِفْرَنْقَع﴾ وهي قراءة ابن مسعود رضي الله عنه.<sup>(١٠)</sup> ولا تجوز القراءة بها.

(١) ابن مجاهد، "السبعة"، ص: ٥٢٧؛ النيسابوري، "المبسوط في القراءات العشر"، ص: ٣٦١.

(٢) ابن خالويه، "الحجة في القراءات السبع"، ص: ٢٩٣.

(٣) أبو حيان، "البحر"، ٨: ٥٣١.

(٤) المنتجب الهمداني، "الكتاب الفريد"، ٥: ٢٨٤؛ أبو حيان، "البحر"، ٨: ٥٣١.

(٥) الفراء، "المعاني"، ٢: ٣٧٥.

(٦) ابن جني، "المختص"، ٢: ١٨٧.

(٧) العكبري، "التبيان"، ٢: ١٠٦٨.

(٨) العكبري، "التبيان"، ٢: ١٠٦٨.

(٩) الزمخشري، "الكشاف"، ٣: ٥٨٠.

(١٠) ابن جني، "المختص"، ٢: ١٩٢؛ ابن عطية، "المحرر"، ٤: ٤١٨.



ويفسر السعدي المعنى بقوله: "إذا كان يوم القيامة، وفرغ عن قلوب المشركين، أي: زال الفزع، وسفلوا حين رجعت إليهم عقولهم، عن حالهم في الدنيا، وتكذيبهم للحق الذي جاءت به الرسل، أنهم يقرون، أن ما هم عليه من الكفر والشرك، باطل، وأن ما قال الله، وأخبرت به عنه رسله، هو الحق فبدا لهم ما كانوا يخفون من قبل وعلموا أن الحق لله، واعترفوا بذنوبهم".<sup>(١)</sup>

### المسألة الرابعة والأربعون

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]:

"﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ بالنَّصْب، وهو ضعيف؛ وجوازه على أن يكون حَذَفَ التنوين لالتقاء الساكنين".<sup>(٢)</sup>

ثانياً: دراسة المسألة:

قرأ عمارة بن عقيل الخطفي: ﴿سَابِقُ﴾ بغير تنوين، ﴿النَّهَارُ﴾ بالنصب ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾، قال المبرد: "سمعته يقرأ فقلت: ما هذا؟ قال: أردت سابق النهار، فحذفت لأنه أخف. وحذف التنوين فيه لالتقاء الساكنين".<sup>(٣)</sup>

ومعنى نفي سبق الليل النهار، أي: "لا يجوز أن يتقدم أحدهما صاحبه؛ لأن وجود هذا عدم هذا، ولا يقع فيهما القبل والبعد".

وقال ابن كثير: "لا فترة بين الليل والنهار، بل كل منهما يعقب الآخر بلا مهلة ولا تراخ".<sup>(٤)</sup>

### المسألة الخامسة والأربعون

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿بِحَسْرَتَيْنِ﴾ [الزمر: ٥٦]:

"الألف مبدلة من ياء المتكلم. وقرئ ﴿حَسْرَتَايَ﴾ وهو بعيد، وقد وُجِهُت على أن الياء زيدت بعد الألف المنقلبة".<sup>(٥)</sup>

ثانياً: دراسة المسألة:

اختلف القراء في قراءة ﴿بِحَسْرَتَيْنِ﴾ فقرأ العامة على الألف بدلاً من ياء الإضافة. وعن ابن كثير ﴿يا حَسْرَتَا﴾ بقاء السكت وُقفاً، وأبو جعفر بن القعقاع ﴿يا حَسْرَتِي﴾ على الأصل. وعنه أيضاً ﴿يا حَسْرَتَايَ﴾ بالألف والياء. وفيها وجهان، أحدهما: الجمع بين العوض والمعوَض منه. والثاني: أنه تشبيه «حسرة» مضافة لياء

(١) السعدي، "تيسير الكريم الرحمن"، ص: ٦٧٩.

(٢) العكبري، "التبيان"، ٢: ١٠٨٣.

(٣) المبرد، "الكامل"، ١: ٢٠١؛ ابن جني، "المختص"، ٢: ٨١؛ ابن عطية، "المحرر".

(٤) النحاس، "إعراب القرآن"، ٣: ٢٦٧؛ ابن كثير، "تفسير القرآن"، ٦: ٥٧٦.

(٥) العكبري، "التبيان"، ٢: ١١١٢.



المتكلم. واعترض على هذا: بأنه كان ينبغي أن يقال: ﴿يا حسرتي﴾ بإدغام ياء النصب في ياء الإضافة. وأجيب: بأنه يجوز أن يكون راعى لغة الحارث بن كعب نحو: «رأيت الزيدان». وقيل: الألف بدل من الياء والياء بعدها مزيدة. وقيل: الألف مزيدة بين المتضامين، وكلاهما ضعيف<sup>(١)</sup>.

## المسألة السادسة والأربعون

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَتَّى قَدَرَهُ، وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ، سُبْحَانَهُ، وَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]:

"ويقرأ ﴿قَبْضَتُهُ﴾ بالنَّصْب، على معنى: (في قبضته) وهو ضعيف؛ لأن هذا الظرف محدود؛ فهو كقولك: زيد الدار"<sup>(٢)</sup>.

## ثانياً: دراسة المسألة:

قال مجاهد: نزلت في قريش. والمعنى: وما قدر المشركون الله حق قدره، حين عبدوا معه غيره، وهو العظيم الذي لا أعظم منه، القادر على كل شيء، المالك لكل شيء، وكل شيء تحت قهره وقدرته<sup>(٣)</sup>. وعامة القراء على رفع ﴿قَبْضَتُهُ﴾، وقرأ الحسن ﴿قَبْضَتُهُ﴾ بنصبها. وخرجها ابن خالويه على النَّصْب على الظرفية، أي: (في قبضته). وقد رُد هذا: بأنها ظرفٌ مختصٌ. فلا بد من وجود (في) وهذا هو رأي البصريين. وأما الكوفيون فهو جائز عندهم؛ إذ يجيزون: (زيدٌ دارك) بالنَّصْب أي: في دارك<sup>(٤)</sup>.

## المسألة السابعة والأربعون

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥]:

"﴿لَا يُرَى﴾ ويُقرأ بالتاء على ترك التسمية، وهو ضعيف"<sup>(٥)</sup>.

## ثانياً: دراسة المسألة:

قال الطبري: "فأصبح قوم هود وقد هلكوا وفنوا، فلا يُرى في بلادهم شيء إلا مساكنهم التي كانوا يسكنونها"<sup>(٦)</sup>.

وقرأ عاصم، وحمزة ﴿لَا يُرَى﴾ بياء مضمومة مبنياً للمفعول، ﴿مَسَكِنُهُمْ﴾ بالرفع لقيامه مقام الفاعل. وقرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وأبو عمرو، والكسائي: ﴿لَا تَرَى﴾ بفتح تاء الخطاب ﴿مَسَاكِنُهُمْ﴾ بالنَّصْب

(١) الزمخشري، "الكشاف"، ٤: ١٣٧؛ ابن عطية، "المحرر"، ٤: ٥٣٨؛ ابن الجزري، "النشر"، ٢: ٣٦٣.

(٢) العكبري، "التبيان"، ٢: ١١٤.

(٣) ابن كثير، "تفسير القرآن"، ٧: ١١٣.

(٤) الزمخشري، "الكشاف"، ٤: ١٤٤؛ أبو حيان، "البحر"، ٩: ٢٢١؛ الحلبي، "الدر"، ٩: ٤٤٣.

(٥) العكبري، "التبيان"، ٢: ١١٥٨.

(٦) الطبري، "الجامع"، ٢٢: ١٢٩.



مفعولاً به. والجحدري، والأعمش، وابن أبي إسحاق، والسلمي، وأبو رجاء: ﴿لَا تُرَى﴾ بضم التاء مبنياً للمفعول. ﴿مَسَاكِنُهُمْ﴾ بالرفع لقيامه مقام الفاعل. ومنعه الجمهور للفواصل ﴿أَلَا﴾ كونه يمنع لحاق علامة التانيث في الفعل إلا لضرورة الشعر! وقرأ عيسى الهمداني ﴿لَا يُرَى﴾ بالياء مبنياً للمفعول، ﴿مَسْكَنُهُمْ﴾ بالتوحيد. وقرأ نصر بن عاصم ﴿لَا تُرَى﴾ ببناء الخطاب ﴿مَسْكَنُهُمْ﴾ بالتوحيد أيضاً منصوباً، واجتزأ بالمفرد عن الجمع تصغيراً لشأنهم<sup>(١)</sup>.

### المسألة الثامنة والأربعون

#### أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى﴾ [النجم: ٤٠]:

"﴿يُرَى﴾ قرئ بفتح الياء، وهو ضعيف؛ لأنه ليس فيه ضميرٌ يعود على اسم ﴿أَنَّ﴾ وهو السعي؛ والضمير الذي فيه للهاء، فيبقى الاسم بغير خبر، وهو كقولك: إن غلام زيد قام، وأنت تعني قام زيد، فلا خبر لغلام، وقد وجه على أن التقدير: سوف يراه، فتعود الهاء على السعي، وفيه بعد"<sup>(٢)</sup>.

#### ثانياً: دراسة المسألة:

قال الطبري: "عني بذلك: الذي رجع عن إسلامه بضمن صاحبه له أن يتحمل عنه العذاب، أن ضمانه ذلك لا ينفعه، ولا يُعني عنه يوم القيامة شيئاً، لأن كلَّ عاملٍ فعمله مأخوذ"<sup>(٣)</sup>.

قال الزجاج: "وجائز أن تقرأ ﴿سَوْفَ يُرَى﴾، والأجودُ ﴿يُرَى﴾"<sup>(٤)</sup>. وقال مكي: "وأجاز الزجاج ﴿سَوْفَ يُرَى﴾ بفتح الياء على إضمار الهاء، أي: سوف يراه. ولم يجره الكوفيّين. لِأَنَّهُ يَصِيرُ سَعْيُهُ قَدْ عَمِلَ فِيهِ ﴿أَنَّ﴾ و﴿يُرَى﴾ وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ الْمُرَدِّ وَعَظِيمٌ؛ لِأَنَّ دُخُولَ ﴿أَنَّ﴾ عَلَى (سَعْيِهِ) وَعَمَلُهَا فِيهِ، يَدُلُّ عَلَى (الْهَاءِ) الْمَحذُوفَةِ مِنْ ﴿يُرَى﴾ وَعَلَى هَذَا أَجَازَ الْبَصْرِيُّونَ (إِنَّ زَيْدًا ضَرَبْتَ) بِغَيْرِ هَاءٍ"<sup>(٥)</sup>.

ورجح الحلبي: أنه لم يُقرأ بالفتح! واعترض على ما حكاه أبو البقاء أنه قرئ به شاذاً، وضعفه. ووجه على أن التقدير: "سوف يراه، فتعود الهاء على السعي، وفيه بعد". ثم قال: "وليت شعري كيف توهم المانع المذكور، وكيف نظره بما ذكر؟ ثم أيُّ بُعد في تقدير: سوف يرى سعي نفسه"<sup>(٦)</sup>.

### المسألة التاسعة والأربعون

#### أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَدَائِبُهُمْ عَلَيْهِمْ ظَلَمَاتُهَا﴾ [الإنسان: ١٤]:

(١) ابن مجاهد، "السبعة"، ص: ٥٩٨؛ ابن جني، "المحتسب"، ٢: ٤٠٦؛ أبو حيان، "البحر"، ٩: ٤٤٧.

(٢) العكبري، "التبيان"، ٢: ١١٩٠.

(٣) الطبري، "الجامع"، ٢٢: ٥٤٧.

(٤) الحلبي، "الدرر"، ١٠: ١٠٣.

(٥) مكي، "مشكل إعراب القرآن"، ٢: ٦٩٤.

(٦) الزجاج، "معاني القرآن"، ٥: ٧٦؛ ابن عادل، "اللباب"، ١٨: ٢٠٣.



"وقرى: ﴿وَدَانِيَةً﴾ بالرفع على أنه خبر، والمبتدأ ﴿ظَلَّلَهَا﴾. وحكي بالجر، أي: في جنة ﴿دَانِيَةً﴾ وهو

ضعيف؛ لأنه عطف على المجرور من غير إعادة الجار<sup>(١)</sup>.

ثانياً: دراسة المسألة:

قرأ الجمهور ﴿وَدَانِيَةً﴾ منصوبة،<sup>(٢)</sup> عطفاً على ﴿لَا يَرَوْنَ﴾ أو على ﴿مُتَّكِينَ﴾. أو صفة محذوف، أي:

وجنة دانية. أو نعتاً للجنة، قاله الزجاج.<sup>(٣)</sup> وقرأ أبو حيوه<sup>(٤)</sup> ﴿وَدَانِيَةً﴾ بالرفع.<sup>(٥)</sup> وفيها وجهان، أظهرهما: أن

يكون ﴿ظَلَّلَهَا﴾ مبتدأ و﴿وَدَانِيَةً﴾ خبر مقدم. والجملة في موضع الحال. والثاني: أن ترتفع ﴿وَدَانِيَةً﴾

بالاتداء، و﴿ظَلَّلَهَا﴾ فاعل به. وقال أبو البقاء: "وحكي بالجر؛ أي: في جنة ﴿دَانِيَةً﴾ وهو ضعيف؛ لأنه

عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار". وقرأ ابن مسعود ﴿ودانياً﴾ بالتذكير للفصل بين الوصف وبين

مرفوعة بـ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ أو لأن الجمع مذكر. وقرأ أبي رضي الله عنه ﴿ودانٍ عليهم﴾ بالتذكير مرفوعاً، وقرئ

﴿دانياً﴾، و﴿ودانية﴾ بالرفع، ﴿دان﴾ بالرفع والتذكير.<sup>(٦)</sup>

المسألة الخمسون

أولاً: نص الإمام العكبري:

قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢]:

"وقرى: ﴿مِنْ شَرِّ﴾ بالتونين، و﴿مَا﴾ على هذا بدل ﴿مِنْ شَرِّ﴾ أو زائدة؛ ولا يجوز أن تكون نافية؛ لأن

النافية لا يتقدم عليها ﴿مَا﴾ في حيزها؛ فلذلك لم يجوز أن يكون التقدير: ما خلق من شر؛ ثم هو فاسد في المعنى"<sup>(٧)</sup>.

ثانياً: دراسة المسألة:

قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: "كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم غلامٌ يهودي يخدمه، يُقال له:

لبيد بن أعصم، فلم تزل به يهوداً حتى سحر النبي صلى الله عليه وسلم، فكان يذوب ولا يدري ما وجعه، فبينما

رسول الله ذات ليلة نائم إذ أتاه ملكان، فجلس أحدهما عند رأسه، والآخر عند رجله، فقال الذي عند رأسه

للذي عند رجله: ما وجعه؟ قال: مطبوب، قال: من طبه؟ قال: لبيد بن أعصم، قال: يم طبه؟ قال: بمشيط

ومشاطة وجفّ طلعة ذكّر بذي ذروان، وهي تحت راعوفة البئر،<sup>(٨)</sup> فاستبقظ صلى الله عليه وسلم، فقال: يا

(١) العكبري، "التبيان"، ٢: ١٢٩٥.

(٢) ابن جبار، "الكامل في القراءات"، ص: ٦٥٤.

(٣) الزجاج، "معاني القرآن"، ٥: ٢٥٩؛ الزمخشري، "الكشاف"، ٤: ٦٧١.

(٤) مقرئ الشام، شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي (ت ٢٠٣). ابن الجزري، "غاية النهاية"، ١: ٢٣٥.

(٥) ابن جبار، "الكامل في القراءات"، ص: ٦٥٤.

(٦) الطبري، "الجامع"، ٢٤: ١٠٣؛ الزمخشري، "الكشاف"، ٤: ٦٧١؛ أبو حيان، "البحر"، ١٠: ٣٦٢.

(٧) العكبري، "التبيان"، ٢: ١٣١٠.

(٨) صخرةٌ في أسفل البئر يجلس عليّها أثناء تنظيف البئر. ينظر: ابن حجر، "فتح الباري"، ١: ١٢٣.



عائشة، أشعرت أن الله عز وجل قد أنبأني بوجعي؟ فلما أصبح غدا ومعه أصحابه إلى البئر، فإذا ماؤها كأنه نُثُوع الحَيَاء، فنزل رجلٌ فاستخرج جُفًّا طلعة،<sup>(١)</sup> فإذا فيها مُشْتَطُّ رسول الله ومن مُرَاطَة رأسه،<sup>(٢)</sup> وإذا تمثالٌ من شمع فيه إبرٌ مغروزة، ووُزِّر فيه إحدى عشرة عُقْدَةً، فأثاه جبريل عليه السلام بالمعوذتين، فقال: يا محمد ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]، وحلَّ عقْدَةً، ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢]، وحل عقْدَةً، حتى فرغ منها، ثم قال: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١]، حتى فرغ منها، وحل العُقْدَ كلها، وجعل لا ينزع إبرَةً إلا وجد لها ألماً، ثم راحةً، فقيل: يا رسول الله، لو قتلت اليهودي، فقال: قد عافاني الله عز وجل، وما وراءه من عذاب الله أشد".<sup>(٣)</sup> وهذا سبب نزول المعوذتين على الصحيح.

قال أبو حيان: "قرأ الجمهور: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾، بإضافة شر إلى ما، و(ما) عام يدخل فيه جميع من يوجد منه الشر". وقرأ عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة القائلين: بأنَّ الله لم يخلق الشر (مِنْ شَرِّ) بالتونين (ما خَلَقَ) على النفي. وهي قراءة مردودة؛ مبنية على مذهب باطل".<sup>(٤)</sup>

#### الخاتمة:

الحمد لله الذي يسر وهدي وأعان، والصلاة والسلام على النبي العدنان، وبالتائج والتوصيات الخاتمة تزدان:

#### أولاً: النتائج:

- ١- لكتاب التبيان أربعة أسماء، وهي: "إعراب القرآن"، و"إعراب القرآن العزيز"، و"البيان في علوم القرآن"، و"إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن". والصواب هو: "التبيان في إعراب القرآن"؛ لنص المؤلف عليه في الخاتمة.
- ٢- صيغ التضعيف التي استخدمها أبو البقاء هي: (ضعيف)، (قراءة ضعيفة)، (قراءة ضعيفة جداً)، (الراوي لم يضبط على القارئ)، (لغة ضعيفة جداً)، (بعيد)، (شاذ في الرواية صحيح في القياس)، (ليس بشيء)، (ومن هنا ضعف قولهم)، (غلط)، (غلط قارئها)، (ضعيف في الاستعمال)، (لا يستقيم)، (في غاية البعد)، (لا تجوز القراءة بها)، (فيه بعد)، (فاسد المعنى).
- ٣- غالباً ما يورد الإمام العكبري القراءات دون أن ينسبها إلى أحد من القراء.
- ٤- يعمل رحمه الله على تخريج القراءة الشاذة تخريجاً مناسباً ما لم تخالف أقيسة البصريين! فإذا خالفت القراءة قواعد النحو البصري وعجز عن تأويلها؛ حكم عليها بالضعف.

(١) الجف والجب: قشر طَلَع النَّخْل. العيني، "عمدة القاري شرح صحيح البخاري"، ١٥: ٩٨.

(٢) هي الشعر الذي يسقط من الرأس أو اللحية عند تسريحه. "شرح النووي على مسلم"، ١٤: ١٧٧.

(٣) الواحدي، "أسباب النزول"، ص: ٤٧٤؛ وأصل الحديث أخرجه البخاري في الدعوات، باب: تكرير الدعاء، رقم: (٦٣٩١)، ومسلم في السلام، باب: السحر، رقم: (٢١٨٩) دون التصريح بذكر نزول المعوذتين! وأخرجه بزيادة نزول جبريل بالمعوذتين اللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد"، باب جماع وجوب الإيمان بالجنة والنار، رقم: (٢٢٧٢)، ٧: ١٢٨٥؛ والبيهقي في الدلائل، باب: ما جاء في دعائه ربه عز وجل فيما سحر به، رقم الحديث: (٢٢٧٢)، ٦: ٢٤٧؛ والسيوطي، في "اللباب النقول"، ص: ٢٢٠؛ وقال الألباني: "زيادة نزول جبريل بالمعوذتين، سندها صحيح". "الصحيحة"، رقم: (٢٧٦١).

(٤) مكي، "مشكل إعراب القرآن"، ٢: ٦١٥؛ الأصبهاني، "إعراب القرآن"، ص: ٥٦٥.



- ٥- يذكر أوجهًا إعرابية تصريفية للفظة القرآنية يميز قراءتها نحوياً، فيقول: لو قرئت بكذا لجاز، أو ويجوز في غير القرآن قراءتها بكذا، أو هو شاذٌ في الرواية، صحيح في القياس. إلا أنه يصرح بعدم جواز قراءة القرآن إلا بما ورد عن الأئمة الأثبات، وبشروط القراءة المعتبرة.
- ٦- من خلال الدراسة تبين أن عدداً من القراءات التي نعتها الإمام العكبري بالضعف ليست ضعيفة خاصة السبعية منها كما في المسائل ذات الأرقام: (٧، ٩، ١١، ١٣، ١٥، ٣٣، ٣٩).
- ٧- لا يُميز العكبري رحمه الله القراءة ولا الإعراب المؤديان إلى فساد المعنى، كما في المسألة الخمسون.
- ٨- يُعد كتاب التبيان في إعراب القرآن مرجعاً أصيلاً في علم القراءات وتوجيه معانيها.
- ٩- يرجح الباحث أن سبب نزول سورتي المعوذتين هو ما روته أم المؤمنين عائشة بشأن سحر اليهود له عليه الصلاة والسلام.

### ثانياً: التوصيات:

- ١- لا وجه لرد القراءة إن كان لها نظيرٌ في السماع، وكانت صحيحة في القياس.
- ٢- لأبي البقاء العكبري رحمه الله في التبيان اختيارات جديدة بالجمع والدراسة.

### المصادر والمراجع:

- الألباني، محمد ناصر الدين. "صحيح الترغيب والترهيب". (ط ١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٢١هـ).
- ابن الأنباري، محمد بن القاسم. "إيضاح الوقف والابتداء". تحقيق محيي الدين رمضان. (د.ط، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٠هـ).
- ابن الجزري، محمد بن محمد. "النشر في القراءات العشر". تحقيق علي الضباع. (د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت).
- ابن الجزري، محمد بن محمد. "غاية النهاية في طبقات القراء". (د.ط، بيروت: مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١هـ).
- ابن الجزري، محمد بن محمد. "متن طيبة النشر في القراءات العشر". تحقيق محمد الزغي. (ط ١، جدة: دار الهدى، ١٤١٤هـ).
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. "زاد المسير في علم التفسير". تحقيق عبد الرزاق المهدي. (ط ١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٢٢هـ).
- ابن السراج، محمد بن السري. "الأصول في النحو". تحقيق عبد الحسين الفتلي. (د.ط، بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت).
- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد. "شذرات الذهب في أخبار من ذهب". تحقيق محمود الأرنؤوط. (ط ١، دمشق: دار ابن كثير، ١٩٨٦م).
- ابن النحاس، أحمد بن محمد. "معاني القرآن". تحقيق محمد الصابوني، (ط ١، مكة: جامعة أم القرى).
- ابن جبارة، يوسف بن علي. "الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها". تحقيق جمال بن السيد. (ط ١، الكويت: سما للنشر، ١٤٢٨هـ).
- ابن حجر، أحمد بن علي. "فتح الباري شرح صحيح البخاري". تحقيق محمد عبد الباقي. (د.ط، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ).
- ابن خالوية، محمد بن أحمد. "إعراب القراءات السبع وعللها". تحقيق أبو محمد الأسيوطي. (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٢٧هـ).



- ابن خلكان، أحمد بن محمد. "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان". تحقيق إحسان عباس. (ط ١، بيروت: دار صادر، ١٩٩٤م).
- ابن سعد، محمد الزهري. "الطبقات الكبرى". تحقيق علي محمد عمر. (ط ١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠١م).
- ابن عادل، عمر بن علي. "اللباب في علوم الكتاب". تحقيق عادل عبد الموجود. (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م).
- ابن عطية، عبد الحق بن غالب. "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز". تحقيق عبد السلام هارون. (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢م).
- ابن عقيل، بهاء الدين. "المساعد على تسهيل الفوائد". تحقيق محمد كامل. (ط ١، مكة: جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ).
- ابن فارس، أحمد الرازي. "مقاييس اللغة". تحقيق عبد السلام هارون. (ط ١، دمشق: دار الفكر، ١٩٧٩م).
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. "البداية والنهاية". تحقيق عبد الله التركي. (ط ١، بيروت: دار هجر للطباعة والنشر، ٢٠٠٣م).
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. "تفسير القرآن العظيم". تحقيق سامي سلامة. (ط ٢، مكة: دار طيبة، ١٩٩٩م).
- ابن مالك، محمد بن عبد الله. "شرح الشافية الكافية". تحقيق عبد المنعم هريدي. (ط ١، مكة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ).
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى. "السبعة في القراءات". تحقيق شوقي ضيف. (ط ٢، مصر: دار المعارف، ١٤٠٠هـ).
- ابن مهران، أحمد بن الحسين "المبسوط في القراءات العشر". تحقيق سبيع حمزة. (د.ط، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٨١م).
- أبو الفتح، عثمان بن جني. "المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها". (ط ١، مصر: وزارة الأوقاف، ١٩٩٩م).
- أبو حيان، محمد بن يوسف. "ارتشاف الضرب من لسان العرب". تحقيق رجب عثمان. (ط ١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ).
- أبو حيان، محمد بن يوسف. "البحر المحيط في التفسير". تحقيق صدقي محمد. (د.ط، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ).
- أبو شامة المقدسي، عبد الرحمن بن إسماعيل. "إبراز المعاني من حرز الأماني". (د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت).
- أبو عبيد، القاسم بن سلام. "لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم". (د.ط، د.ت).
- الأخفش، أبو الحسن الجاشعي "معاني القرآن". تحقيق: هدى محمود. (ط ١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ).
- الأزهري، محمد بن أحمد. "معاني القراءات". تحقيق مركز البحوث بجامعة الملك سعود. (ط ١، الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤١٢هـ).
- الأصهباني، إسماعيل بن محمد. "إعراب القرآن". تحقيق فائزة المؤيد. (ط ١، ١٤١٥هـ).
- الأصهباني، أحمد بن محمد. "شرح ديوان الحماسة". تحقيق غريد الشيخ. (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ).



- الألباني، محمد ناصر الدين. "سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها". الألباني، (ط ١)، الرياض: مكتبة المعارف).
- أمين، أحمد أمين، "ضحى الإسلام". (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧م).
- البخاري، محمد بن إسماعيل. "الأدب المفرد". تحقيق سمير الزهيري. (ط ١)، الرياض: المعارف للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ).
- البخاري، محمد بن إسماعيل. "التاريخ الكبير". تحقيق محمد الدباسي. (ط ١)، الرياض: الناشر المتميز للطباعة والنشر، ٢٠١٩م).
- البخاري، محمد بن إسماعيل. "صحيح البخاري". تحقيق جماعة من العلماء. (د.ط، مصر: المطبعة الأميرية، ١٣١١هـ).
- البردي، صالح بن عبد العزيز. "تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة". تحقيق بكر أبو زيد. (ط ١)، بيروت: الرسالة للطباعة والنشر، ٢٠٠١م).
- البيهقي، محمد بن حبان. "الثقات". تحقيق محمد خان. (ط ١)، الهند: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ).
- البيهقي، أحمد بن الحسين. "السنن الكبرى". تحقيق محمد عطا. (ط ٣)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ).
- البيهقي، أحمد بن الحسين. "دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة". تحقيق عبد المعطي قلعجي. (ط ١)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ).
- التعلي، أحمد بن محمد. "الكشف والبيان عن تفسير القرآن". تحقيق أبي محمد بن عاشور. (ط ١)، بيروت: دار إحياء التراث، ٢٠٠٢م).
- الحموي، ياقوت بن عبد الله. "معجم البلدان". (ط ٢)، بيروت: دار صادر، ١٩٩٥م).
- الداني، عثمان بن سعيد. "الأحرف السبعة للقرآن". تحقيق عبد المهيمن طحان. (ط ١)، مكة: مكتبة المنارة، ١٤٠٨هـ).
- الداني، عثمان بن سعيد. "المكتفى في الوقف والابتداء". تحقيق محيي الدين رمضان. (ط ١)، بيروت: دار عمار، ١٤٢٢هـ).
- الداودي، محمد بن علي، "طبقات المفسرين" (د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت).
- الذهبي، محمد بن أحمد. "سير أعلام النبلاء". تحقيق شعيب الأرنؤوط. (ط ٢)، الرياض: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).
- الذهبي، محمد بن أحمد. "معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار". (ط ١)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ).
- الزبيدي، محمد بن الحسن. "طبقات النحويين واللغويين". تحقيق محمد أبو الفضل. (ط ٢).
- الزجاج، إبراهيم بن السري. "معاني القرآن وإعرابه". تحقيق عبد الجليل عبده. (ط ١)، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨م).
- الزركلي، خير الدين بن محمود "الأعلام". (ط ١٥)، بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م).
- الزخشري، محمود بن عمرو. "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل". (ط ٣)، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ).



- السجستاني، محمد بن عَزِير. "غريب القرآن". تحقيق محمد أديب. (ط ١، دمشق: دار قتيبة، ١٤١٦هـ).
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. "تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان". تحقيق اللويحق. (ط ١، الرياض: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م).
- السلامي، عبد الرحمن بن أحمد. "ذيل طبقات الحنابلة". تحقيق عبد الرحمن العثيمين. (ط ١، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٥م).
- السمين الحلي، أحمد بن يوسف "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون". تحقيق أحمد الخراط. (د.ط، دمشق: دار القلم، د.ت).
- السيوطي، جلال الدين "الإتقان في علوم القرآن". تحقيق محمد أبو الفضل. (د.ط، مصر: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٤م).
- السيوطي، جلال الدين، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة" تحقيق محمد أبو الفضل، د.ط، صيدا: المكتبة العصرية، د.ت).
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "لباب النقول في أسباب النزول". تحقيق أحمد عبد الشافي. (د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية).
- الشاطي، القاسم بن فيره. "حز الأمامي ووجه التهاني في القراءات السبع". تحقيق محمد تميم. (ط ٤، دمشق: مكتبة دار الهدى، ١٤٢٦هـ).
- الشيبياني، أحمد بن حنبل. "المسند". تحقيق أحمد شاکر. (ط ١، القاهرة: دار الحديث، ١٤١٦هـ).
- الصفدي، خليل بن أبيك. "الوافي بالوفيات". تحقيق أحمد الأرناؤوط. (د.ط، بيروت: دار إحياء التراث، ٢٠٠٠م).
- الطبري، محمد بن جرير. "جامع البيان عن تأويل آي القرآن". (د.ط، مكة: دار التربية والتراث).
- العكبري، عبد الله بن الحسين. "التبيان في إعراب القرآن". تحقيق عليّ الجاوي. (د.ط، القاهرة: مطبعة عيسى البابي، د.ت).
- العيني، محمود بن أحمد. "عمدة القاري شرح صحيح البخاري". (د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت).
- الفارسي، الحسن بن أحمد. "الحجة للقراء السبعة، الفارسي". تحقيق بدر الدين قهوجي. (ط ٢، دمشق: دار المأمون للتراث، ١٩٩٣م).
- الفراء، يحيى بن زياد. "معاني القرآن". تحقيق أحمد النجاتي. (ط ١، مصر: الدار المصرية للتأليف، د.ت).
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. "العين". تحقيق مهدي المخزومي. (د.ط، دار ومكتبة الهلال، د.ت).
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. "البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة". (ط ١، بيروت: دار سعد الدين للطباعة، ٢٠٠٠م).
- القرطبي، محمد بن أحمد. "الجامع لأحكام القرآن". تحقيق أحمد البردوني. (ط ٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٦٤م).
- القيسي، مكي بن أبي طالب. "الهداية إلى بلوغ النهاية". تحقيق الشاهد البوشيخي. (ط ١، الشارقة: جامعة الشارقة، ٢٠٠٨م).



القيسي، مكي بن أبي طالب. "مشكل إعراب القرآن". تحقيق حاتم الضامن. (ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت).

كحالة، عمر رضا. "معجم المؤلفين". (د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت).  
اللاكائي، هبة الله بن الحسن. "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة". تحقيق أحمد الغامدي. (ط ٨، السعودية: دار طيبة، ١٤٢٣هـ).

الموردي، علي بن محمد. "النكت والعيون". تحقيق السيد عبد المقصود. (د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت).

المراي، حسن بن قاسم. "الجنى الداني في حروف المعاني". تحقيق فخر الدين قباوة. (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ).

النجار، محمد عبد العزيز. "ضياء السالك إلى أوضح المسالك". (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ).  
النحاس، أحمد بن محمد. "إعراب القرآن". تحقيق عبد المنعم خليل. (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ).

النووي، يحيى بن شرف. "شرح صحيح مسلم بن الحجاج". (ط ٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي).  
النيسابوري، مسلم بن الحجاج. "صحيح مسلم". تحقيق محمد عبد الباقي. (د.ط، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت).

الهمداني، المنتجب بن أبي العز. "الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد". تحقيق محمد الفتيح. (ط ١، المدينة: دار الزمان، ١٤٢٧هـ).

الواحد، علي بن أحمد. "أسباب الزول". تحقيق كمال بسيوني. (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ).  
الواحد، علي بن أحمد. "التفسير البسيط". (ط ١، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٣٠هـ).